

انما هو ما ذكره وما جاز نفقوا الفتوى بالشورى بمعنى ابطاله في الشريعة
من الجاهل مطلقا فليس من حق فاشكال ولو صح ان الفتوى على اقسام منها ما يستعمل
الاستدانة ما لم يطرق عليه من بل يحكم بنقض ومنها ما لا يستعمل الا في الاول مثل الفتوى
في البصر والابقاع والناق مثل الفتوى في جاسنة الماء النليل باللاقاق ولم
تجاستر الا في اشارة ذلك في جليها المطام وحومها ما اختلف فيه غيره في سائر فوض
ان نفقوا احد يجوز عند الباكر بآه رها وصنابع ايتها او عند اياها في هذه الفتوى
ثم يعتبر اياها في ذلك قبل حضور ابيها وقبل تحقوا الخاصة والمراعاة بينهما في العمل على
هذا الفتوى واجراء العقد عليه ما يستلزم الدوام فاما فقد ينقطع الاستمرار
واما بالاقا والى امره كما لم ينقطع ونظما الاستمرار وفيه يوقف على من ينقطع في ذلك
مثل الطلاق والارضاء وانقضاء الدية او غيرها وحصول الرضا والاختار وتبين
الرضا السابق ان لم يعلم الا بجماله الرضا قبل العقد ولم يشترط فيه غير
ان تجوز الرضا في الغا طمع وذلك الحكم بين النكاح المراضع في بعض النسخات فتد
من لا يراه محرما وذلك بيع العتيق لم يعلم انه جعل حرا ابيع او ايا ما يتوكل على في غير
عذرة الا ان يجرها ما لا ينجح وكان منقطع الحكم وضع النزاع ومقتضى نصيب الحكم
عدم جواز مخالفة الحكم لثلاث اشياء احضار الغرض المفسر ومنه فكان مقتضى التجميع
والاعتق ونصيب المقتضى لا رضاء المقتضى ان يثبت له ومنهم من يراه حرا ومقتضى نصيب
معا دهم على من لا يثبت له الذي جاز وجب في المشتق في المقتضى في جواز النكاح
وعدمه وجب في البيع وعدمه ومنه في ان يبيد امر معاشر فعلا معاملة لا يعلم
فتوى معتبر و امر المعاش بعضه مما هو في الامور الدائمة فالذي لا يوجب له
حصة المسمى في النكاح وذلك الامر الذي هو في الامور الدائمة فتد في النكاح
الا وانه كان مخالفا لغيره ومنه فمقتضى حكم نينا في النظام وبمقتضى عدم الاستمرار
وفذلك مخالفة المقتضى في هذا المسمى في المقتضى لا يوجب نكاحا رجاء الرضا في عقد
المفردة جوة تغير راي مجتهد متى يستبعد جواز الشرع مع رجاء الرضا في نكاح
لا يضر ذلك في صحة الحكم مع تغير راي ذلك الكلام في المجتهد في تغير رايه وكان
هو صاحب المصلحة والنكاح ولا يثبت له لوطا عليه حكم حاكم الحق كما ذكر في الحكم

بوجود الاجتناب عما الماء القليل الذي في الخشبي فليس كما يشي بوجوده قبل الاستعمال والعدم
 اذ وجوب الاجتناب ليس واجباً بل هو من هذا المعنى وكذا الحكم يجوز ان الاستعمال لا يشترط
 العلم به استعماله فبعد تجدد الراي حكم بقول الاقوال وجوب الاجتناب عنه بل هو
 كالحكم اذا افترق نجاسة فدم خاص وقع فيه نجاسة فطعمها كما استدل به سابقاً ايضا
 والحكم بنجاسة البساقوم ودم ذلك الحكم ما دله المنع باقياً يجوز العقل بعدم
 الوجوب في الجند الراي مع كونه الماء قبل ذلك العسر والحاصل ان الحكم بوجود الاجتناب
 اعم من البساقوم والعدم مع ولكن حكم الزوجند اذ حصلته بسبب الفتوى يستلزم
 الدوام والعلته الموجبة في الثانية هو العلة السببية بهما العمل بما يخلفه الاول في ذلك
 ان تقول ان هذا ليس بمسئلة نقض الفتوى وعدمه بل هو من النزاع في جزئ من بعض
 ما حصل من الفتوى وهو مختلف باختلاف المراءى بخلاف ما قبل الفتوى كما لا يخفى
 فنقصه ومخالفة علم خلافه في المراءى فانه شتاء جاء وهذا الكلام في العرف فما
 فقولنا انما لا يفتى المجتهد بجواز النكاح ثم تجدد رايه قبل النزاع فما في ذلك مما يجوز
 نفسه بلا اشكال كما لو تجدد الراي في نجاسة القليل وعدمها قبل الاستعمال ايضا
 وهذا بخلاف الحكم فانه لا يجوز انقصه سواء عمل به ام لا اذ اعرف هذا علمت انه
 لا يتم تغيره حتى من المنكحة بلا اول وان كان يجوز للمجتهد اذا تغير رايه مجتهداً في علم
 بل حقه حكم حاكم اولى بما شرع عند الحكم بنفسه او بتوجيهه ولو انه منافع للفتوى
 ويجوز انقصه ونسخه او انجذبه راي المجتهد او مانع ما يجتهد الا في خلافه بخلاف
 ما اذا وقع العقد بعضهم انه يجزم عليه مع جزم الحكم ايضا وكذا في المجتهد
 الذي امره بانكاحها عند نفسه او لا ثم تغيره بعد احوالها فاما ما لا يجوز
 عليه لا يفتى حكم الحاكم وبعضهم حرمه مع لو كان حكم الحاكم وبعضهم ايضا وجبه
 عدم النامية منه جواز نقض الفتوى بالفتوى منه كما استدل به امامنا
 صرح قبل العمل كما يظهر مما استدلال الشهدا المتقدم فان جاز العمل لما هو
 قبل العمل اجماعاً كما سبق في الثامن الاول في ذلك مخفياً بترك العمل على منقضى
 الفتوى الاول فيما يجزى وبعد ذلك من العامة الواردة عليه فعدم بحقوق النقص
 بالحكم كما انما هو عدم الخلف في الحكم بالاشياء بالذات والحكم انما هي شخص واحد

على حاله رضى

لا يتجاوز الى عدة اخرى فلا يتقوى فكل حكم منقذ على الفرضين بعدى
 ينقض من حيث الفرضين في ما يتاخرى ولا يتعدى من حيث الحكم ولا ينقض في
 على عدم جواز النقص في الفرضين في المعنى المذكور ايضا الاستصحاب اوله والعرض
 ولزوم الصريح والمربع وعدم الانتظام في امر الفرضين والا ملاك ولا ملاك ولا ملاك
 مع انه الخفيفان الراي لم يتجدد في المسئلة في الصورة المعروفة عندنا في الراي انما هو
 جواز النزوح وعدم جواز الاجل في نسخ النزوح الحاصل على نسخ المستند في الحكم
 بهج وعدمه من حيث النسخ وعدم جواز العقد وعدمه يحتاج الى دليل الحاصل
 ان جواز النقص الفرضي بالنسبة في امثال العقدة والافاضات بعد وفيها
 من غير ذلك يظهر على دليل وما يظهر من دعوى الاتفاق في كلام بعضهم في التفسير
 الراي المجهدة في الحاملة التي حلتها اولادها ان عبيد نفسها وحررها في موضع
 مع ان دعوى الجماع على المصلحة التي لم يثبت لها في زمانه الا بتمتع بعبد لان
 بعبد بها ولو في زمانه نقول با مكانه ولنا بانها جماع منقول فهذا لا ينادى ما ذكرنا
 من الاول ولو سلمنا فانما في موضع وهو ما لو تغير الراي المجهدة حكم الواقعة مخضفة
 بسوحي كلام المحققين لا ردس في عدم جواز نقص الفرضين بتغير الاجتهاد في زمانه
 بنفسه فلا يمانع من بطلان المهر المسمى مثلا لزوم من قبله وعدم استحقاق
 الاتفاق في جواز الرجوع الى العقد وغير ذلك باللفظ كوران غير اننا في العقد
 الصحيح والمعرض من انقضاة ولو قلنا بوجه الى المحققين ونقصه من جهة العقدة والاراد
 جواز العمل الراي الثاني من جهة العقدة لا بطلان العمل الراي الاول من راس ان ليس
 بتغير الراي من جهة في هذا لاداة الخاصة كما اشترنا سابقا لانه ليس كما يخبر
 العقد مثلا في الحكم بطله بل هو حكم محرم مثلا استلزامه بعد الحكم بحل المستلزم
 لحلا منها من قبله الفرضين بل زودم الطلاق والزام في العقد الصحيح ان ذلك
 الانقضاء ليس باطلا لانه اذ لم يصرح بارتداد الوضائع ان يبق ولم يقل بحد
 وبالحل مداد الكل في زمانه فثبت الامام ثم الى المانع على خلاف المجهدة في الغالب في
 الخلافة فثبتنا المجهدة دون ولا مقلدوه هم هؤلاء فاسد ولكن المقلد في
 البعيدة الذين لا مفاصلهم على من المتباعد وادع معرفتهم من ذلك انما هو على العمل

بفتوى مجتهدين في العبادات والعاملات ولا يثبت المعاملات اكثرها
خلافة وهذا لا شك ان يجري في كل ما تلائم لكل ملة من مجرى بغير اطارته
ومما راعته وتكاد طلائعها في بعض المجتهدات ومباشرة او غير مباشرة ولو سلمنا
ان بعض ذلك يفتق الحكم وان لم يحصل انضمام بالفعل والا فليست بعد انتم منا
كحاته ومعاملات وتبدل ل حاله لا يجرى تبدل او مجتهد او تبدل باخر ثم بعد
الفتوى بسببها الرأى المجتهد والتفتي لا يبرأ من اخر ثم نسخ بواخر فلو ان
فيلسوف الشك وعدم الاستقرار ولا القلزم موت مجتهد ومع قول اكثر العلماء انهم
على ما ادعاه بعضهم من عدم جواز التقليل الموقوف وان الناس يتعاضد اما مجتهد
واما من قبله فلا بد ان يرضى جميع معاملاته التي فعل وكل ما في تحت يده فاحصل
لعدم اقله على مجتهد اخر لم يرضى وبمنح والخاص ان كل ما دل على جواز العمل
بواحد المجتهد وهو لزوم العسر والرجح وغيره يدل على جواز الشاء على من يقع امثال
هذه العقود المعاملات وما يتفرع وعاليتها ما ذكرنا جواز امرته ووقع طلاقها
على خلاف ما رايه مثلاً تختلف العلماء في بعضها فاشام الطلاق فيقع العقد بغيرها
عدم جواز النقص بالحكم وبنو الفتوى يلزم ما يحكم المجتهد الذي يرى بطلان
ذلك بوجوه المرتبة الى الرجل اذا وقع الطلاق بتقليد المجتهد بوجوه ذلك وان لم يحصل
تقليد من رافقه فلا بد ان يعاشر الطلاق المجتهد بنسبه بغير هذا الطلاق والالتزام
او باذن فيه بالخصوص كلك او بمعنى بعد الرجوع وسلمانا كفايتها مطوقه في صحتها
حكموا ما على ما حفظناه من عدم جواز نقض الفتوى اصابة الفتوى وجواز
امتناع احكامها وان خالف رايه فيجوز للمجتهد الذي لا يرى صحة مثل هذا الطلاق
ان يمتنع اذا وقع بتقليد مجتهد مجتهد ومع امتناع الحكم على من اثار عليه
وجزائنا وجاز نكاح هذه المطلقة غير فكا قلنا ان مجتهد المجتهد الذي لا يرى
نكاح الباكر بدونه اذا المولى ان ينقض النكاح الواقع بتقليد مجتهد مجتهد
قبل تحقيق الرافعة فكذلك يجوز له ان يمنع نكاح المطلقة على غير منقضى وان كان
ذلك من اثار الطلاق فامضا تدايناته رضاه حكم بغيره اثار الطلاق عليه وجاز
عند ما تاسا من اثاره وذلك نظير الحكم بين النكاحين فكا ان معنى عدم جواز

فخصه المجتهد ما هو لازم من نسبة شرعية عليه ولا يخالف ما به يحمل ذلك المجتهد
 الاكل من المال الذي انتقل الى المدين على الحاكم الخالف في الرأي بل هو على ما وجد
 ذلك في هذا الحال ولم يقيم التنبه بحكم كونه في العالم وهكذا انما بالشرع كذا
 الفتوى والعقد بعد ان يكون في ذلك وفيه الملا فها كان في عقد المجتهد ذلك في غير
 عظيم وان قبل من دفع المصراة عا والمرة فلو هاجم المانع عند لم يطلع بحقيقة
 الحال فلنا لا يتم ذلك فيما لو علم كونهما مطلقا في المجتهد فان قبل عدم المجتهد بحسن
 الاطلاق كان يحمل على الصحيح فلنا ذلك باطل والصحيح ان كان مختلفا في تحمل
 على الصحيح عند التاويل لا عند هذه المجتهد مما ذكرنا يتفرع مما عساه يبره على
 الاصل ان لم يحمل الكل في حمل افعال المجتهد في علم في كل ما كان في هذا التاويل ايضا
 لعقود الايقاعات المستقبلة لا في التي عليها بنا ومعا في التاويل في العلم
 في كل عصر مصر بسبب انهم في البيع والشرط والغرض والشك والطلاق وسلك
 عدالتهم معهم الا على الحمل على ثبوت الاثار حتم الا ان يكون معاملة لهم على غير طبق
 ما يصح عند ذلك العام والافلا بمعنى الحمل فكل مسلم على الصحة مع كونه اختلف
 الافعال محتملا لوجوه كثيرة بعضها باطل عند الكل وبعضها اختلف فيه ففي القالب
 يحصل احتمال صحة الفقه ما وقع من المعاملة لما هو رأي هذا الذي يوجب على الصحة
 ومع ذلك لا يلتفتون اليه فيرى العلماء بحدوث احكام الزوجية في الزوجين
 غير ذوي النقص في حالهما ان النكاح هل وقع صحيحا بينهما ام لا مع ان احتمال كونه الزوجية
 بالملء عند ذلك العلم ليسوا احتمالا نادوا لا يلتفت اليه فانه محتملا ان يكون الزوجية
 بالكون في وجه تزويجها بدون اذن ايها او من ارضعه بعد عشر رصفها مع
 ذلك العام لا يجوزهما ان النكاح بسبب شدة ذلك العالم وكلك اليسوع وسائر المطلقة
 في الخلاق في العقود والاعيان في غلبة الكثرة ومع ذلك انما العلماء والعلم
 على ثبوت ثلث افعال الناس في ذوي النقص في ذلك وانت خبير بان محذور حمل العلم
 على الصحة لا يكفي في ذلك لما ذكرنا من المراد بحمله على الصحة هو الصحة عند القالب
 لا عند الحاصل والصحة عند القابل كغيره في ثبوت الاثار عند الحاصل فعند
 النقص في ذلك غاية ترين على ان تلك الاسباب من العقود والاقاعات اذ الوقت

على وجه صحيح عند الفاعل فلا بد من مذهب عليه منبأها وان لم يكن كذلك عند
 المحاصل لا بد ان ذلك مبني على قاعدة اخرى وهو الحق النادر ناهيا للفاعل
 ان الفاعل في تلك الاسباب العفو والابتعاث وغيرهما من الصحة عند الفاعل
 ذلك ثم لا يخفى على المطلع بالفقه والخلافات المحاصلة فيه سيما في كل واحد من ارباب
 الفقه منبأه للمخالفات الكثيرة في اربعها ففي الطلاق مثلا نقول خلافا لشيخ
 من جهة استعمال الفاظ في الصيغة ومن جهة الاحكام والشرائط في كل واحد من هذه
 وانه هل وقع رجعا او خلعيا فانه كان رجعا فهذا وقع على اللفظ الصحيح عندنا
 ام لا وهل وقع عند رجلين عدلين سوى من يجري صيغة الطلاق او كان احد العدلين
 هل كان عدلين علويين من مذهبنا كما في النكاح والرجل ثالثة فانه في العدالة
 والكاشفة عنها اختلفت مع من وقع الطلاق في حصول العدلين مع غيرها
 للزوجين لم لا وهل وقع الطلاق في حال الحمل وغيرها في العينة او المحض وان كان
 في حال الحمل فهل كان في المرتبة الاولى والثانية ففي كل ذلك اختلفا فانه كان
 طعنا في ذلك حتى في هذه الكواهي في النكاح لم يزلوا على الوجه الذي
 يعتبر عندنا في اصل الفاعل لوقوع الخلاف في هذا الموضع وفي صحة الطلاق
 يجوز من ذلك الكواهي وغير ذلك مما لا يخفى وكان الكلام في النكاح والبيع والمض
 ما يؤول الكلام بذكرها ثم صحيح مع قطع النظر عن تلك الاختلافات في اصل
 تلك الابواب مما لا يهل وقوع ذلك بالاجتهاد والتقليد وبدون احدهما وعلى
 الثالث فهل كان ذلك مع الغفلة والجهالة او مع التقصير المسامحة وهل ينزيت
 الاثارة على القسم الثالث بسمه او باحد القسمين من دون الاخر وهكذا في الجملة
 حتى لم يبق في اصل المعاملة منبأه المجتهدا في تقصيرنا في المجتهد بعد ذلك
 لما اذا كانت معاملته جديده على المراءى الثاني لا ابطال ما ينزيت على المراءى الاول
 او في المجتهد الاول ولو حصل به انحاء التفتاات والنسقات مثلا جعل البيع
 محل المراجعة والتفتاات الزوجية الى زوجها وبيع الواوثة بغيره وهكذا في الاربع
 ان كل ذلك عسر وجع عظيم يفضي لعقل والشع ولو فرضنا المجتهد الثاني الحق
 هذا المراءى في كل هذا بداع وانما المجتهد رايه ونفسه بعينه اذ لا يرد ابطال الثاني

الرأي الاول فكل مناج مع ذلك المجتهد وبيانه عند الله وانما مناج
 وهو خارج عن منافع المستلذذ ثم اذا ظهر بطلان الرأي السابق راس من كلامه
 غير ان غير الرأي فان من مشيرون في الاجتهاد بانه لا يحكم بطلان الاجتهاد السابق للملك
 وبما بعده الى الرأي السابق بانه في الكلام فيه وبالمجلة الكلام والعرض في خلاف
 للعباد وان فلو يجوز رايه في وجوب قراءة السورة بعد ما كان يرى استحبابها في
 الركعة الثانية ويقع الاشكال فيها لاجل من في السجدة اخرى مع لزم لظاهر الجس
 فليكن المسمى في الخذ فيه استحالة ثم جحد الرأي في غير المجتهد هل يجب في غير ذلك
 ام لا وانما ما يقيد الاستصحاب الكالز وجبت حتى يرد عليه عدم جواز النزاع ولا لا
 المناط في ذلك هو بعد المسجدة في النجاسة وهو صريح ان انا لا نلبسها باينا ط
 بالاسناد والردام ولا بعد التفصيل بانه يتكلم في النزاع ويجوز الاجتهاد في الاشكال
 من الحكم يجوز بناء المسجدة على ذلك الا جواز قلنا بوجوب تفصيله على المسجدة
 حتى جحد انما على الجس فليكن من غير المسجدة في شكل فانه قلنا قد ذكرنا الفرض
 جسي من فضله بالحكم وانه مالا دليل عليه وهو نقض الفتوى بالفتوى والكثرة ما ذكرته
 في نقضها بالفتوى في المساسد يجرى في نقضها بالحكم بعضا مثل انهم في بعض الجمع
 وغير ذلك حتى تحقق الخاصة بما لبا انما هو في اول الامر ما ثبت عليه من كل وجه
 ولو حتى تحققها بعد ذلك مد به فحقها مع عدم ثبوت التي ارضى عليه الا امر
 نادر ولا يلزم من المساسد في ذلك ما يلزم من المساسد في اصل الفتوى بالفتوى
 وابتناء نقض الفتوى في ذلك عن احد المتأخرين برجسته من عدم الاختلاف
 صدر الفتوى الذي لم يحصل فيه مخالفة كما هو الفالبة المسائل الخلافية التي
 هي منقولة من مذهب الخلق ومع ثبوتها لثا صفي في اول الامر مثل ان يثبت في المسئلة
 ان لا يثبت على او مجتهد هم ثم بعد ذلك حصل الاختلاف بينهما في بعض المسئلة
 او بسبب اليك بغيره اي المجتهدا وينبغي ان يوافقا الى مجتهد يرى ذلك
 باطلا فالحكم بحل النزاع في ذلك ايضا مشكلا لزم اكر ما ذكر عليه فذلك
 النظام في بانه مال مجتد الرأي وحصل في الخالفه بين الرأي وبها في المسئلة التي
 يحصل في الخالفه بين الرأي وبها في ما يجوز في نقض الحكم وما لا يجوز في المسئلة التي

محصل

بمقتضى الحق القدر بين الراي وبين ما يجوز من اقتضاة بالحكم وما لا يجزى من الحق
التي يصح فيها مخالفا لغير الراي ومن قطع النظر عن المرافعة والمخاضة في الاول
مخالفة المجهول لرايها بالبقا بسبب المتغير في هذا الحكم بالنسبة اليه كما اذا قد قند
اليها كونه لنفسه وبما ان الحق ثم يجدد رايه فليس هو من يثبت بل ادعى السيد
محمد الدين رحمه الله ان لا يبيح على الراي الثاني فيجوز عليه من وجهه قالوا لا
ان يلحقه حكم حاكم قبل ذلك فلا يخبرهم عليه لكنه فوق الحكم وثا من قبل بعضهم لان
الحكم ليس الحكم اقله وبشكل الحكم فيجوز وان لم يلحقه به حكم الحاكم لعدم الدليل عليه
غاية ما يدل عليه دليله هو هذا النكاح بدونه اذ في الواقع هو النكاح لا ينافي
لاستمراره بعد وقوعه على ما هو مقتضى مقتضى من قبلنا بالحرمة فيمنع
النكاح ولا يحتاج الى الطلاق وهذا الشيخ انما هو لما ظهر عليه من عدم جواز النكاح
من راسه لا يعلم جواز ما كانا بعد فقط فقامت بالامر عدم الحكم عليه فليس هذا
مربيا لارادته بل هو من باب تبيين الرضا والاسبق المبني على المثل على النظر
لظهوره في راسه وما اذا كان ذلك فاذا انفسح النكاح بجدة الراي فما زلها
لن يزوج بغيره فاذا تزوجت الغير ثم يجدد رايه ويظهر له بعد ذلك من العقد
وصحة راسه ومقتضى العمل على الراي الثاني هو جواز الدخول بها والنظر اليها
وان كان في حال العتق لان يجدد رايه كشف عن صحة العقد وراسه لا جواز العقد
بعد الجدة ولم ينسخ له العقد الاول الا بتجدة الراي ومقتضى الحرمة ولم يقع منه
طلاق وان شاد وكونه للثمن يحتاج الى عقد جديد يعلم جوازا في الجدة
وانه بعد ذلك وهكذا في كل الحكم بالحرمة بتجدة الراي وان لم يحكم به حاكم وما
ادعاه السيد محمد بن علي من الاجماع من انهم كما اشرفاه صاحبنا من ادعاه كونه حاكمهم
بعد الجدة فانما يلحق حكم الحاكم بعدم الحرمة فان الدليل على الجدة بعد حكم الحاكم
مع ثبوت الاجتهاد وان كان هو الاجماع وهو من يوجب الخلاف فيكون وان كان هو من عدم
التشغل وعدم الاستقراء للملأه والعصران في الفسوق بينه وبين مخالفة
المجهول لرايها كما اشرفنا في مخالفة المجهول المجهول ما هو ولا دليل ليس
لغير احمد ولا من احمد فقلدوا اقلده والنظر انما بيننا زائد يبيح على صحة ما حصل

حها

بقوله ما وتبين لنا ما عليها كما انشأنا في تعريف مسائلنا انطلق في حكمة الكلام في قوله
 ذلك المجزئ اذا تبع مجزئته الثالث في العنق لن اكن مجزئته اتم يعلم حاله
 مفقود في المجزئ ما يطبق ام لا والظاهر عدم وجوب صحة ايضا العقد على صحة
 بل لا يمكن له ان يكون مجزئته ايضا بناء على ما مستفاد من ما بعد عدم الدليل على
 بطلان العقد لتبنيها في المسئلة التي في ذلك سماع في المقول المعادلات بل الدليل
 على الجواز الرابع في العنق لن علم انه يفر على احدا لا في ان المسئلة بمقتضاها
 يجوز ان يثبت مع كونه جازلا يجوز ان يثبت له او عاقلا والظاهر في وجوب
 من احسن في الاستناد والهدايت في الاصل احكام يمكن الحكم ببطلان في ذلك
 كذلك مع حواشيه في احدا لا في الاصلها وفيه المطابقة الا في ان الموجود في المسئلة
 مسك الخشيق في ذلك يظهر ما قدمنا في ايرادها بالاجتهاد والتبليد وتقول في هذا
 العاقل الجاهل ان العقد ان حكم الله في حقه هو جواز العقد وانسب في عاقله
 فالعلم من قبلنا ان حكمه ما لم يظهر كونه باطلا من راس ما يكون خارجا عن الاقوال
 المتفق في ذلك المسئلة في بعض هذه الامور الشرعية الفاضلة عليها فانه
 او كان موافقا لاحد الاقوال في المسئلة فهو لو كان عقدا واحدا في المجزئ في المجزئ
 في المسئلة وكما لا يمكن ان ينقض العقد المجزئ الخالف فلا يجوز ان ينقض ما يوجب عليه
 ذلك العاقل الجاهل باعفا وان حكم الله في حقه في حقه اذ لا دليل على بطلانه فانه
 الا من ينقض للعقد في مجزئته الخالف فلا يجوز ان ينقض ما يوجب عليه ذلك العاقل الجاهل
 باعفا وان حكم الله في حقه في حقه اذ لا دليل على بطلانه عاقله ان ذلك المجزئ في حقه
 في نظر خلافه فاما الحكم ببطلانه في مسئلة من خلافه او كانا تكليف في حقه
 الجوه لا العقد في المسئلة على هذا العقد فلا بد من القول بانسداد هذا كما
 كانه الحال في المسئلة المجزئ وبغير غير الراي في كانه قولها بقاء في العقد
 الحاصل بتبليد المجزئ مسببا على الاجتهاد عاقله وعلم ما هو حقه عند من فخر
 مجزئته عند هذا من على الامتداد على ما هو حقه عند من فخر في الله العاقل
 من الدين اكن في مجزئته ولا يخبر في مجزئته مع ان المعادلات في الحكم التي في
 ولا مخطئة للعلم والجوهل في ما لا يشترط صحة بالنسبة وفقد الامتثال ولو قلنا

بان التعبد التبعي على معتقد العاقل الجاهل الناقص مع موافقة حلاله في المسئلة
 باطلا من جهة عدم صدور عن الاجتهاد والتقليد فليزيم البطلان في اكثر المسائل
 الواقعة في زمانه مع عدم اخذها عن المجتهد وان وافق زعم المجتهد العصر
 حينئذ خلا في المعهود من طرافة السلف الخلف فلم يردوا في التمسك بشئ
 نعمتان مثلا فزونه معرفتهما بالمسئلة ولا يرجح بالتقليد والخضوع للمجتهد
 فيجب على المجتهد الذي لا يتقبل ذلك محرم ايضا ففضلا في العلم عليه ان لم يحصل
 من جهة التقليد بطلان سائر المعاملات ومجوز في ذلك ان لا يرجح المجتهد الموفق
 من باب الاتفاق لا يجعله موافقا لنفسه لا ضرورة له بوجوب صحة وكذا الجواز في عدم اطلاق
 لا يرجح صحة في هذا الامر كما لا يخفى لانه على البطلان بالاعتراض وانما اعتقد بان
 التقليد لم يبرهن مثل ذلك الحكم من العلماء ولو كان ذلك لازما لما ذكرنا الا انه من
 بالمرور والناهي عن المتكبر والشايع وداع بحجب لم يختلف بهذا الاختفاء وتبين
 الاستصحاب نعم الله والبرهان وعينهما انما من مخالفتين كما في ذلك كقول
 يكون جازلا بالمرور وما فلا بل انك التقليد مسامحة ولا ينبغي ان لا يرد
 والارباب في اخذ العمل ولما الكلام في بطلان العطاء الذي او قبحه في
 وافرا حدا لا في الاقوال في المسئلة فتميز شكله يمكن ترجيح القول بصحة
 التفسير ايضا اذا وافرا حدا لا في الاقوال في المسئلة بانه جازل في التفسير لا في الاجتهاد
 لما في كانه لا ينافي له ومطلقا انه مثلا في حكم الله والله ليس بسيد في علمه
 الشرعي فلا بد من التمسك بالتفسير في المسئلة بما لو قل المجتهد ان لا يضل لا يخالف حكم
 الله فيتم بحجته وقد بينا بطلان دعواه كانه لا يتم بتبع فيه مجتهدا او عدم جازل
 فخصه فيها ليرتفع المجتهد انما هو لانه يتبع المجتهدا وادى في شئ من علمه وبه عليه
 انه على ما ذكرنا من علمه من اجتهاد في شئ لا تارة فلا بد من بحسب التفسير
 لولا ان في رايه ايضا لانهم اخذوا عن المجتهد وهو فاسدا في الحكم الوضعي لانه
 في شئ لا تارة عليهم العلم والجهل وضد الاشكال عدم مسامحة ذلك في العبادات
 لاجل شرط البينة وضد التقرب وهو لا يتم لامع العلم والظن باع حكم الله في
 لعمري فلو زوج احد ابنتيه مع علمه بحصول عشر صنعات بينهما مع انه سمع بالخلا

فيه بين العلماء اوجاع الغيب لم يعلم خبرا يمكن ان سمعوا الجند الذي لم يزل
 لذلك قال يجوز من فضله لا يصدق عليه انه نكاح وبهم وشرطه ان يكون
 لما يشاء الامر كونه منبها منه بدو في الاخر في المجتهد الذي مع انه لا بد له من الغيب
 في المعاملة لما قلنا فانها باقية من المعاملة وان كان لا بد له من المعاملة في
 المسئلة يحصل للامر في كونه اجراء الصيغة فلا يفتقر منها لا في كونه لا يتم
 حصول الزرع في الايقاع سيما في جميع لوازمه غاية الامر الزرع في الوقوف وهو لا
 يتا في الجزر في الايقاع فان في ذلك الاصل عدم منبها لا في العذر الثاني في الزرع
 هو ما حصل المعاملة بالاجتهاد او بالتقليد مما حلا من حصول الامر والفقهاء في الاجل
 مع انهم اذ انزعت في اجتهادها واما المنطق المتابع فانه يعلم وحول معاملة في تحت
 ما يتنب عليه لا في ذلك لا يربط الدليل الشرعي في رفع الاصل والحكم الوضعي بنفس
 رافع الاصل من دون مدخلية للعلم والجهل لما جاز الامر حصول التمسك في الحكم
 الوضعي بسبب بعض شرطه في ذلك والكلام السابق ونقول ان الحكم بعدم منبها لا في
 احواله لا جليل بل لا في نفس الامر لانه لا جاز ان مخالفة لم يزل المجتهد انما لا يعلم
 يحصل من جهة اجتهاده ولا تقليدها ولا خلاف في المرفوع لان من السائل اجتهاده
 والثاني هو جليل الحكم بالاطلاق لو كان ما نحن في او مجتهدا في ذلك لا بد ان لا نشأ
 لا مدخلية له في الحكم الوضعي او لو كان له مدخلية مجرى فيما وافق اجتهاده في اصل
 ان الاثر الذي في المسئلة الاجتهادية منبها عليه على الامارات الشرعية والمرفوع عدم
 فلهذا بطلان ما جاز الحكم بالاطلاق في غاية الامر عدم جليل اجتهاد لصلها في
 المسألة وجاز الاجتهاد ما جاز الحكم بالاطلاق في ذلك فالحكم بجواز التمسك ايضا بجواز ارجاع
 سيما اذا وقع في المسئلة الشرعية في المرفوع في ذلك ما يقع بينهما من انما في اصله وسما في
 رافعا اجتهاد المجتهد الذي في نفسه في نفسه واداه في مجرى نفس في ذلك في الاصل
 ما دل على الزعم الاجتهاد المجتهد ان ما خالف الايمان في الشرعية والاصالة في كونه
 يكون باطلا فلا يجوز ما يلد في بطلان منبها في نفسه ما وافق في المعاملة في ذلك
 طبق واحد من الاقوال وان كان مع المسألة واصل عدم الرجوع وعدم بقول التكليف
 ونفخ منفسه هذا العقد ايضا بها عند المخالفات المتنام بعد ما يستقر على سائر الاشياء

وأما في المصلحة العامة فبما وجدته من رأي المجتهد هذا حالاً أقام ثم خالف
 المارة في الفرض وما يبان حاكم جواز النقص فيه فبما في الحكم الصادق في الحاكم
 لا يجوز نقصه لا بالحكم ولا بالفرض لا لا اتفاق ما يظهر بطلانه وأما إذا خالف
 الرأي فمثل الحاكم أو من دونه الفرض فيجب أنما الصورة التي يجوز فيها
 الواقع النزاع في أولها من العقد وبعد هذا الإطلاق على أن لا حق في الدعوى
 وإن طال المدة فاما الصورة التي لا يجوز ما لو تراخى العقد فانه على تقدير
 معرفتها بكونه المستلزم فلا يثبت بناء على تقديره فيجوز له وما سبقه مقامه
 بالوكيل جاهل بل هو المكلف وسأستعرض فيما بعد ذلك الخلاف بسبب النزاع
 وبعثها إلى الملتزم فظهر عندي عدم نقص الفرض هنا أقيم بالحكم
 أو بخلاف البكر ولو كان مقتداً لم يحكم باستثناء له والى مقتداً لم
 يحكم باستثناء فانه وقع العقد أحدهما قبل المرافعة فلا يحكم ببطلانه ولا يمنع
 من مقتضاه حتى يرفع المرافعة فان شراح عنده يوافق البكر فيلزم نكاحها و
 بين الولي بالكره وإن تراخى عنه من جواز الأول وصدر العقد إلى الولي
 فيلزم عقد في بطلان دعوى البكر ولو صدر منها عند انقضاء الحكم بين الفرض
 هنا بانه ان عدم ختم المرافعة لا يجب بطلان العقد وهو كذلك لو كانا
 مجتهدين فانه قد بين جاهل بالناكحة العقد في معرض الزوال لا يجب الحكم
 على خلافه بعد المرافعة لا يجب الحكم بعدم تزويج لا تأثر عليه ما لم يهتدرك
 المعاملات وتظهر كنه الاحاطة الزكيات ما بقي الحكم في بطلان جواز النقص
 إذا ظهر بطلان الحكم والفرض في علم انهم قالوا ان عدم جواز النقص أغاهاذا
 لم يحل أن يطعدهم التمسك في النقص الظني والناهي في قول السبكي
 الدين لا يجوز نقص الحكم ما لم يكن متاجلاً المنقوض قبل ظهوره أو اجتماع أو قبض
 العلوي وهو ما مضى ان فيه على الحكم وعليه نصاً في طعنات تلك الصلة
 في النزاع فطعننا في بعض أوجه الطعن خطاته فطعننا في قولنا اننا لا نعلم
 في الإرشاد ونجم من البطلان في حقنا ولا حكم ظهر بطلان ذلك الحكم قبل ان يزل الوعد
 أو لم يثبت وبطلان هو ذلك في الخلف لا بد ليدل الطبعي وهو ظني فيهم

منه فيما ليس له دليل قطعي وكما في الاجتهاد فانما لا يجوز تقبل الرأى على انه ليس بظهور
السلالة في مقام ادعاء من غير اى الجتهاد ومحصل الامر حرج للرأى الاخر معدا في الظاهر
له بطلان لا اول ويقتل بعد صحة ما تضمنه لا يجوز انفسنا الامع ثبوت النقصين
في الاجتهاد واما كون المحقق المارود به في شرع الامور في تحقيق ظواهر البطلان
يقول اني يظهر من التقصير في الاجتهاد لا جملته الشئ وحسن الظن ببعض الكتب
والاعتماد على مجرد ما نقله بعض المصنفين في كتابه وجعل مصارفة ذلك والمناقشة
الكلية عليه في خلافه ما الرقعة الاطلاع عليه لمتابعة ما الاول وان عدم الاطلاع كان
سبباً في التقصير في علم هذا لا يضر بخالفه روايتهم بعض علماء الاجل كونها في الكتب
التي لم يقدروا على مثل من لا سناد والحاسن له لاجل كونها في غير ما بها المعهود وكما
لا يضر عندنا بعض الترجمات في تعارض الاحوال ومقتضى بعض الرعايا المند
كورة الجمع بين الخبرين بسببنا ومن حاربنا الظن في الحالين فندبره والاول من
حديثين صحيحين يدين الفرق في رجاء احدهما على الاخر وقد تميزت في بعض الاجتهاد
التقصير على الاختار وبالعكس وكذا لا يوق له ظهور بطلان الاجتهاد بل ان كان
تقريباً له ولكن لا يضر بخالفه حديث صحيح غير شاذ مذكور بانها لا يضر ولا
على لائمه والاجماع والقبول من الحاشي غير ذلك فانه بخالفه المذكور ان كان شاذاً
التقصير في الاجتهاد بل عدم الاجتهاد الصحيح على ذلك فينبغي كلام الشاهد
وه في من حيث قاله بنقص الحكم او اعلم بطلانته سواء كان الحكم او غيره وسواء
انتهى الجاهل بهام لا يحصل ذلك بخالفه نصوص الكتاب والمشارفة السنة
والاجماع او غيره وليس صحيح غير شاذ او مذهب الموافقة او منصوص على العلة عند
بعض الاصحاب كما لا ينافي تعارضها لا خیاراً وان كان بعضها في معنى غير التوجه
اشترطت على بعضها واستشكل المقام من الثاني في ذلك سيما في جملة من هذه
في غير الثلاثة الاولى لا خیاراً لواحدهما المسألة بل يترك فيه وليا فليس في مخالفة ثالثة
وكل الكلام في مذهب الموافقة والمنص من العلة في مخالفة لائس من البطلان
وعلموا انزل عليه المحقق المارود به في فندم الاشكال ثم ان المحقق المارود به في
فندم الاشكال فان في صورة ظهور البطلان بنقص الحكم والفرد في كلامها

هذا

٢٩٤
٢٩١

وفي حق التعديل لا ينفذ شيئا منها وهذا هو الذي نشأ البصر في
 عدم الفرق بين الحاكم والعقري في عدم النقص هذا هو الخلق في المستلزم
 بحسب مخالفة الحكم الاول في العقري فيما وقع النزاع وتراعى عند الحاكم على
 التعديل الذي قد عناه وفيما بعد التغير في موضع آخر فيما لم ينفذ في هذا
 العقري مما لا يحكم بالمرئى الاستمرارية وهذا في الحقيقة لا ينفذ في هذا ولا ينفذ
 عند النقص كما صرح به الثنا في بل هو عمل بالمرأى والاخر فلا بد من العمل في هذا
 انما يدل ان العقري بحسب نفيته فلم يبق في الحكم والعقري في عدم
 النقص والفرق انما هو في جواز مخالفة في الجملة في العقري في عدم الحكم ثم ان
 المبدأ الذي اخذ المحققان رد به في نفي كلام الشهدا بضعه من سبها
 بالنسبة الى المفاهيم والنقص من العلة وبالمجمل علم انهم في هذا المقام غير راضين
 بما قاده المراد من مقتضى وقد كوت لك ما اوافى النظر في المسألة وسبها ما العن
 غير ان الزيادة انما هي في قوله اذا غسل العاصي يقول مجتهد في حكم مسألة
 لا يحسن في الرجوع الى غيره في هذه المسألة ونقل عليها اجماع المرافع الخالف
 ولعل وجهه ان قول المجتهد لا مائة الرهية فلا يحسن في العدد من سبها وجهه
 مع انه من سبها لاختلاف النظام في المبدأ او قد يغيره واما المبتدئين فانهم انما يظهر
 وجمان لسبب العلم والدرع والاولى يجعل الرجحان في ظهور ما يظهر في العلم
 والدرع وظهور عطلته في هذا الجهد من الخارج والما في غير تلك المسألة فان
 لا ظهر الجهد في المبدأ وعدم المانع وعمل المبتدئين في المبدأ والمصادر والظن
 ان الحكم لا ينفذ في هذا المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
 في هذا المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
 في هذا المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
 في هذا المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
 في هذا المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ

ان

ووجه ادعى بعضهم الاجماع على الجواز في الاول وفي بعضهم بين وجهين فيكون
 يجوز في الثاني دون الاول والكل ضعيف فان كون لا يشترط في هذا المنع في العمل
 يشترط خلافه فلا حرج بينهم واحتمل عليه بالاجماع على جواز جرح النجاسة في الزجر
 العاقل اذا دعى عن المعنى بل من العصر للجمع بل انكلا اعتماد على مكتوب صحيح ان الزجر
 ويدل العمل بكسب النبي صلى الله عليه وآله في ان منتهى الزجر العسر الجرح لولاه في جرح
 العمل بالرواية في المجتهد الميت فلا في المشهور عنه اصحابنا لعدم وعندهم الجواز
 فذلك صارت انهم على التقييد بالنية نعم الاربع بل على الاجزاء في افعالهم العمل
 ومنهم من فصل بين مع وجوب المحض لا مع عدم وانما بل بالجواز في اصحابنا المقتضين
 قليل بل لا يعرف بالخصوس فابدا الامم جازع من مناصري المناظرين في الاجزاء
 ونزل في كونه قهلا لم يترك قائله والاجتهادات المذكورة لنوع الجرح في كلام
 الاصحاب كلها ضعيفة اذ ما اختلفوا صاحب العلم او مرجعه الى هذا العمل
 العمل بالظن وما دله على جواز التقييد امرنا الاول بالاجماع الذي قلناه جازع في العلم
 على الاذن للعلم في الاستفتاء هو خطأ بل صريح في الاجزاء والثاني في الزجر العسر
 والجرح لولاه وهو لا يشترط جواز التقييد الميت مع حتى لو كان صلبا حتى يلزم
 بعضهم بالاجماع على عدم مع وجوب الجرح المحقق هذا المقام يحتاج الى تجديده
 الكلام في اننا اصل في زماننا جواز العمل بالظن بالمجتهدين لا ما ثبت في عصرنا والاصل
 حرم العمل به الا ما ثبت جوازه وقد عرفت في جملة اجتهاد الخلق هو الاول
 لانه اثباتا لظن العلوم المجتهد ووضوحا للشك ونما يتجسد اجزاء الاحكام
 وظن امر الكتاب اصل البراءة والاستصحاب قد عرفت ان اثبات جرح اجزاء الناس
 لم يدل عليه الجواز المجرد كونه ظن المجتهدين الا عتدا على الاجماع المقتضين في الشيخين
 الدوا والادليل على جرح اجزاء الاحكام يدل عليه دليل لا مجرد كونه ظن المجتهدين
 الا عمل على الاجماع المقتضين في الشيخين بسننهم الدوا والادليل على جرح اجزاء الاحكام
 على جرح الجرح وعمل الاجماع القطعي عليه عندنا نقسنا لو تكلفنا في عملا خطئا في
 السلف فاما هو في الجرح لا في الزجر في الشرط الصحيح باصطلاح المناظرين
 او كفاية مطلقا في الجرح او مجرد الجرح في الكذب مطلقا المدعى ثم في معنى العلامة

وعدم الكاين ثم وكفاية اجزاء الضعف بالشهرق او اعتبار مطلق فهو العلم
ثم بعد ذلك في علاج التعارض فلم يحصل في مورد الاجتماع شي من تعينا ولا من
من العقل على حصوله العقل والاعتماد باجزاء الاطالع ونسب ونسبها وكله الحال
في الاستحباب حاصل البرهنة فالدليل عليها انه كان هو الاخبار فند وملكوتها
احادته كان حصل العقل من المصنوع وكان حجة الكتاب يمنع الاجتماع على حجة
يجاز الهندس المجمع ليس هو المصنوع او العلم الذي له عبارة شتى ولا فاعله
في المتعاضد وانواع الدلالات وصورها صفات عامها مع خاصها الاخبار ونحو ذلك
كما لا يخفى على احد من انسابها لنفسه جديلا كل واحد يكبر كل واحد لا يملك بواحدة من الطرفين
العدول الى جهة فلا يجدى حصول المصلحة في بعض اجزاء المسئلة فطبيعة ثامها
كما لا يقع لطبيعة احد المصلحة في المباحس فطبيعة سيجبها فالحق ان يتحقق
سكوتهم في امثالها ثامها وسبيل العلم بالاحكام منسدة الكسوف مما لا يطاق
يتم فليس علينا الاحتصيل الظن بحكم الله الواقع فاذ تعين الظنون فهو وان
نزد بين امور الكسوف هو احدهما ثم قد عرفنا الاشكال الرابع على استثناء
القباس ونظائره من جملة الظنون من الدليل العقلي والبرهان العقلي لا يقبل التخصيص
وجوبه ونزدهنا في حقنا ان وجه هذا الاستثناء بما لا يبرحه عدم افادته
الظن بملاحظة الطريقة الشرعية من جميع المختصات ونفريق المتكلفات وامانة
جهته عدم افادته الظن بملاحظة الطريقة الشرعية النوع عند مقدم على حاله
الاضطراب في بعد ما نشب بالبداهة حرمه وقع الكلام في العمل بها من الظن
وجرى عليه البرهان العقلي وما في جهته ان الشارع كما اذن لنا العمل ببعض الظنون
كالاجزاء والاحكام منها على بعض الظنون كالقباس من جنات الميثاق بمقتضى
المصنف في جزاء العمل باجزاء الاحاد وانما ان تحصيل الجبر من جهة نفس الشارع بل
من جهته ان ظن المجتهد لما عرف من عدم التاكيد لانه القدر المطلق به منقذ
غاية القلة فلا يبر في انما هو من جهة الاجزاء والقطع من جملة اجزاء الاحاد في جود
العمل به فانه كان يعرف غاية القلة بخلافه فحرمه القياس فانه معلوم ولذلك
نقول بانه متصفا بالعدول ونحو الخطا باسب القياس لانها من القياس الجائز

ودون الحرام فلا غايته في المشاك في حرمها العباس فانه معلوم ولذلك نقول
بان منصوص العلم في الخطا بل هو العباس لا انهما من العباس بل هو العباس
فلا غايته في المشاك في حرمها العباس بل هو العباس لا انهما من العباس بل هو العباس
نفر في الفرق هذا حال الجهره واما اصحابنا العباس فاما ان نقول رجوعه الى الجهره
التي بعد في بعض النسخ فالدليل على انهم لا ياتون من نقول رجوعه الى الجهره
من راجع وهو من اخذ العالم منهم واما ان نقول ان بعضهم من الاجماع او انهم من
على الاشياء التي التكليف او من جهة الدليل العقلي فانه مكلف بعقبات الحكم الوافي
وباب العلم اليقيني فلا خلاف ان العلم اليقيني لا يثبت في امثالها فانها هي التي
كل لا يثبت لا مكافاة القدر في الاول بجمع الدلالة على التثنية والمصطلح في كماله
خلافة لانه ليس يحصل به العلم للمفكر بل العلم الامم جهته في كماله
لكنه لا يثبت الا القدر في جميع الامور وكذا الكلام في الاجماع لعدم حصول العلم
للمفكر بالاجماع لما فيه من الثبوت في الجملة وتحتاج في نصيب من يثبت في كماله
ايضا الى العمل بالظن واذا اعتمدنا على الوجه العقلي فنقول ان العلم انما يكون
وجوه العلم بالعلم في كماله فاما ان نقول في خلافه في كماله فانه من جهة
واما ان نقول في نفس الامر معرفه اصل المسئلة وتميز العلم او تخفيفه في كماله
لمسئلة بتميز في الارشاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر اما ان نقول في كماله
ما قد منا في بعض الكلام في معرفه اصل الدين وعجزه عن ان العامي مكلف
مقتضى فهمه او انما هو لو ظهر له حكم الله هو ما قال في ابو العباس في كماله
ولا يفرق في معرفه ذلك او في كماله وجوب الرجوع الى العلماء المستنطقين فكذلك
مكلف في بعضهم فهمه وتميز العلماء في كماله في كماله في كماله في كماله
والكفر في الجهره في المنكر في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
لقد انما في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
مثلا لو ظهر له وجهان في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
ان قوله هو حكم الله في نفس الامر بالخصوص او يكون من احد الامور المظنون
كأنه واحد من حكم الله في نفس الامر بالخصوص او يكون من احد الامور المظنون

يكونه ولقد منها حكم الله في نفس الامر المحيى بغيرها لا من جهة الظن ليركبه حكم
 الله ثم قال لحي وكن الاعلى فلم يخصه الا من في العلم كما شرع سابقا فالعيا
 هو ما حصل به السجنان فقد يحصل ذلك في الحي وقد يحصل في الميت من ذلك بغير
 حاله يحقق العلم على مسئلة فيما بينهم وبناء الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اذ لم
 يثبت على المعاشي الا وجوب الرجوع الى ما هو اقرب الى طاعة الله في نفس الامر
 ترجح نحو ما في فهم ذلك ونهزم من باب ما بل الكلامية ومقاصده الاصلية التي
 لا دليل على عدم التمسك بها وليس عليه مثابة نعم لو ظهر له بعد العلم بالحق في
 وتبينهم اياه بخطا في خلاف ما فهمه من ممكن بمرج لانته منقطع عنهم وادرك
 الا انه فيتم ذلك في العالم والحاصل ان المعاشي في ذلك كاحدا العلماء ومناطه
 في العمل هو حصول الظن بحكم فلهذا في شرائع بين الاصول والخبر مثلا
 وعرف بفهمه او بتعليم عام اياه حقيقه طريقه الاصل بحيث يحصل له التميز بالاعتدال
 وخرج من الاعتناء على هذا العالم الا من جهة شخص تقليده ثم ادورم في ما يلائم الموع
 بين تقليد من جهة الاصول بين احدهما في الاخرى حيث وحصل له الرجاء في ان
 وفيه دعوة تلك الميت انوب الحكم الله الامارات المتواجبة والفران الدالة
 عليه ولو بسبب من العلماء ووصفهم ذلك الميت بالانفاق والتحقيق فكيف يجب
 او يحجب في العالم الذي يحجب في تقليد الميت منعه عن ذلك اذ لم يحصل له الظن بنقله
 بان ما فهمه باطلا والحاصل ان التحقيق ان معيا وتقليد الميت ايضا هو حصول
 الظن بحكم الله فانه قلت نعم ولكن شتر عمل الاصحاب بالخبر في تقليد الموتى بل
 ظهور دعوى الاجماع في بعضهم على حجة مع وجود الحي بوجوب ذلك للظن بان
 من بعد هذا حيث ليس حكم في نفس الامر والمفعل انهم من المعاشي الحي وقد
 بطلت على الشتر والاجماع المستقل نصيب من جهة العمل بالنباس المستثنى
 عن مطلق ظن المجتهد فلما اولا في ذلك من باب النباس يكون من جهة وتعلبا
 وما قبل الشتر والاجماع للمنتقل من الظن وما ذكرناه برهان قطعي لا يحق في تخصيص
 بالظن في بناء دعوى بطلان الاجماع في المسائل الاصلية سيما مثل ذلك في ثابته
 البعد عدم تدوله ما بين اصحابه لا يثبت ثم واندر في المباحث كادته وبشبهه

ان يكون منشأ حدوث الكلام فيه هو اجماع العامة على منافعها لا سيما في العلم والدين
 ويشهد بذلك استدلالاتهم الامتياز المناسبتين لهم فلا حظها وثالثا ان لو
 سلمنا عدم القطع باصل لزوم منافع الظن لا ينافي مع هذا الظن لان الظن لا يصل
 بالداخل الذي ذكرنا حتى يتجسس من رايها انا نقول يمنع حصول الظن منها صلا
 مع حصول الظن بتجسس من المصلحة الفرعية التي قد يجرها المستفهم من جميع ذلك
 ان الدليل في التقليد ليس هو محقق الا جماعات المنفعة لئلا يبق منها من يجهل في
 الاجتهاد بل هو من ادب العلم والخصاص المناصر في الظن والاعمال على ما لا يمتنع
 الظن وان العذر في اليقين هو اخراج تقليد الاجتهاد ايقم عذرا واضحا لما صرح به اربابنا
 من هذا من حيث انهم يقولون في من ينسب لهم محمود ما دل على حرمته العمل بالظن من شخص
 يتبنا بالظن المجتهد والمفكر في الجملة فانه قلنا بان ظن المجتهد والمفكر محمول في
 علمه ان العام المحقق بالجل لا يجتهد فيه في العذر لا يحمل فتم ببيت حرمته ما لم يعلم
 اولا في العام واحتمل حصوله في اذنه فانه ثبت المقدار المقدار المعاني ونسب
 الاجمال فلا ريب ان لا يمكن الا بالظن فانه هذا الاصل لا يتفقون في الحال فيكون المجتهد
 والمفكر في ان الاصل حرمته العمل بالظن المجتهد وكلما حصل حرمته العمل
 به الا الظن المقدر لذلك المجتهد وكلما ان ظن المجتهد من اجتهاده في غير معلوم
 ولا يتبعين انه ابرئ من حرمته هو ظن المجتهد في الكل الى المخرج في كل منة الاصل
 او الاجتهاد في كل من حرمته من جهة النظر في الواقع والشرع في كل من حرمته
 النظر السابق ونحو ذلك من الاحتمالات المحتاج بترجيح لهما الى العمل بالظن فكان
 الكلام في تقليد المجتهد بجملة هذه الاحتمالات ومن جملة الاحتمالات في
 جانب التقليد هو جواز تقليد الميت وعدمه وليس جواز تقليد الميت فان
 ايضا الا بالظن والرجوع في كل من حرمته الا استدل بالجمهور من حرمته العمل بالظن
 الاستدلال بالظن بلا ريب بجماع المصنفين باستثناء بعض افرادها بمعنى قولنا
 الاصل حرمته العمل بالظن المجتهد والا تقليد المجتهد في معنى انا
 ظن حرمته العمل بالظن بغيرها فظن ان حكم الله في حثنا على العمل بغيرها
 قاطع حصول الظن التقليدي بانه ما قاله الميت هو حكم الله فكيف قلنا مع ذلك اني

٢٩٦

٣٠. اظن ان ليس حكم الله نظيره ما قبل المجتهد في الظن ان الظن الاول في الواقعة
 كما جئنا سجاير ما لا نعلم ما نفع في مقابل اصل الحق من غير ما علم بقينا
 جواز وهو ما يكون من المظهر في جميع الكلام او الشرح بين العالم المخصص في
 الجمل والظاهر الحاصل بخصر الحام فحتم ما بعد ما هو المرجح في النظر فتم
 بقاوه فيق ونظر عميق حتى تعرف الحق والتحقق في كل ما يتنازع من الظن
 فكل خبر الواحد والاجماع المنقول بخبر الواحد وغيرهما ايقن وان الحق
 عدم جواز التمسك في مفي حجتها بعرض الدالة على حجة العمل بالظن اذ
 غايتها الظن بان العمل بالظن حرام ومقتضى هذه الاولية المتناقضة فيها حصول
 الظن بها بحكم الله نعم فكيف يحتمل القول بان المظنون ان حكم الله نعم في نفس
 الامر وهو العمل بالظن مع القول بان المظنون ان حكم الله نعم هو انفسه
 هذا دليل الظن ولم يترجح الظن الاول على الظن الثاني مع ان الثاني في معنى
 الخاصه الخاص مقدم على العلم لو فرض كونه ذلك مسئله فتمتة ويختم
 الكلام فظهر من جميع اية الاماير في الاصل والعمل بالظن مع ما سبق ان ايراد باب
 العلم وكما علم ما ذكرنا ان دليله فيه ليس محض انهم المعسر الجوع ايقن في
 بانه قد كان بتقليد الحق لانه مع انهم بدأ اطلاق المنع بل هو غير وجوه
 اذ لم يوجد مع ان الحق المعلوم يبرر عليه ان هذا لا يستلزم انما هو البطلان
 وجوب الاجراء علينا على القول وداعى فتمت اعطيت من قال والاجزاء انما على
 القول وداعى فتمت اعطيت من قال بمقتضى التزم لا اصل جاز في التقليد الدليل عليه
 هو ما ذكرنا من اليرهاج العقول ان اد باب العلم والخصا والطريق في العمل على
 ما هو في باب الحق المنع الامر في نظر المكلف بحسب طاقته وفهمه يجب
 على العلماء العاقلين الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان ثبت عندهم بطلان
 طريقتهم في التقليد ان كانت المسئلة تقليدية واما انما لا مصلحة في الحق فيه
 فلا يجب فيه التقليد بل يجوز مع ظهور خلافه ومن جميع ذلك يظهر حال
 مباحث العلماء منا ظهر في المسئلة وتحقيق الحال المشتمل في الارشاد والامر
 بما هو موجب لا شك والودع عما هو في المنقوض والوبال فانه لا يمكن المجتهد

نعم

ح الاستدلال على خروج العمل بتقليد الميت على حصوله من العمل بالظن فانه قد قيل
 يعمل به بالبرهان العقلي فان سدد العلم بين جسد الجاني والعمل بالظن فكما المجتهد
 يحصل به الامارات الغريبة قطعا للمقلد يحصل به انوار المجتهد والمفروض حصول
 الظن للمقلد بتقليد الميت ولا ريب ان العمل بالظن الخاص من غير جواز وجوبه
 العمل بالظن معطل للعمل بالظن وما يستلزم وجوبه . و قد مر في الجواب على الكلام
 في انشاء الطبيب يفتي بغير الظن بوجوب العمل بالظن كالمتك بالشرع والافعال
 المستفاد فانها مبنية على بطلان نه من حيث هو حيث لا يضمن وعليه من تسليم
 حصول هذا الظن فغير لزوم امر المقلد بما يتكاليهما اذا كان المقلد عارفاً بجهل
 على خطئه الحاصل بالانكشاف للفرقة في تقليد ذلك الميت . و لكن الكلام في ان
 ان انكشاف الكمال من شوابع اصول الدين الذي لا يثبت الا بالظن والحاصل ان
 المقلد اذا حصل الظن في الفرع يقول الميت فلا معنى لذلك هذا ارجح والعمل
 بالنقل المجتهدين لو لم يتقليد الميت مع ينادي ذلك الظن بالحكم الفرعي وما يند
 ان بناء المقلد على الظن كالمجتهد لا محض بعيد عن عدم الاعمال والافعال
 الاما من كان من الاجاعات المفعولة في عدم الاعمال وضح والكرمانا من منع
 تقليد الميت قد علم في الاول يكونا فرعي ارجح وما يند وبذلك كونه النساء
 في الاجتهاد والتقليد على الظن الرجحان ولا محض التعبد عدم جواز تقليد المجتهد
 المجتهد اذ هو كما هو به معلوم بان من ظن ان الميت ارجح نعم ان كان المقلد من
 من وخطئه الحاصل بتقليد الميت في الفرع بسبق من المجتهد له انما يجوز تقليد
 الميت بسبق من خطئه وقلة كانه كان بعد الفل بوجوب تركه وجوبه
 ان تقليد المجتهد في الفرع في النزاع بين العلماء في ذلك ولكن الكلام في وجوب
 التنبه على ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر . وكما انما الفرعية وعدمه فانه
 واما ما سئلهم فاقول ان مقتضى مقتضى الطبيب ليس بينهما وبين شايهما
 لزوم العقل في لا بد الفقه لما كان يقتضيه لم يجزها الا باعتبار الظن الحاصل
 معها وهذا الظن يمنع بقاءه بعد الموت فبقية الحكم خلفا على السند ولا
 يمكن التمسك بالاصحى بالاشهر اطباء المصنوع في الاستصحاب من هذا ولا

٢٩٨
٢٩٩

مع اشتداد بيانها في العلوم بالفتور انما ظهر من قولنا ان العلم
والاعتماد في العلم انما هو بالفتور انما ظهر من قولنا ان العلم
وحصوله بالفتور انما هو بالفتور انما ظهر من قولنا ان العلم
في ان يكون من العلم انما هو بالفتور انما ظهر من قولنا ان العلم
مع اننا نعلم ان العلم انما هو بالفتور انما ظهر من قولنا ان العلم
الحق ان العلم انما هو بالفتور انما ظهر من قولنا ان العلم
استمر به بعض الحقيقة من العلم انما هو بالفتور انما ظهر من قولنا ان العلم
قائمة حكم كل من كان يطلع على ذلك الحق من العلم انما هو بالفتور انما ظهر من قولنا ان العلم
كل من كان يطلع على ذلك الحق من العلم انما هو بالفتور انما ظهر من قولنا ان العلم
ما في سطر اعتنا وحررنا لهذا مقتدا الاجماع على خلافه وفيما لا يملك من العلم
هنا في الاجماع فانما لا يملك من العلم انما هو بالفتور انما ظهر من قولنا ان العلم
مع راي وانفسهم ولذلك نقول بعد عدم صفة من العلم انما هو بالفتور انما ظهر من قولنا ان العلم
ايقن ومنها ان ما يعتد به العلم الا في الواقع واجبا بالاجماع ولا يمكن معرفته في الاصول
وهنا ما عرفت من علم محقق هذا حال في هذا الكلام ان تلك المعرفة ممكنة في العلم
الاخبار والفتور انما هو بالفتور انما ظهر من قولنا ان العلم
وفيما نضع العلم على العلم بواجب الاجماع وهو غير متحقق في الاصول وفيما
منع العلم من العلم بواجب الاجماع وهو غير متحقق في الاصول وفيما
الراجح في العلم انما هو بالفتور انما ظهر من قولنا ان العلم
الكلام بذكر ما ذكرنا من العلم انما هو بالفتور انما ظهر من قولنا ان العلم
بالجواز قبل الجواز على احوالنا في المسئلة اختيارا ويتحقق ظاهرا بل الجواز
كانه من العلم انما هو بالفتور انما ظهر من قولنا ان العلم
فيما والعلف فتاوى المولى في علمها بواجب الاجماع ولا يمكن العلم بواجب
على اتفاق علماء تشايه المنع من الرجوع الى فتوى المشايخ وجود العلم في
بل قد حكى الاجماع في بعض الاحكام في كلامه وقد ذكرنا في بعض
من بعض هذا الكلام في مسئلة اخرى لا اجنبها ايضا وفيه ما لا يخفى اذا التفت

عظمه سببا للعدل مجتهد ما فاجتهده وهو مختص افتنا ويكملها وكل
 من شأنه في العمل الفلاني والخذ عنه بالرواية كانا ادا وعلينا على الصلوات
 الفريضة الى العامة لما كان بنا نهم على العمل بهذا التهمة ثم الاربعة من
 كثير النفع عندهم لا عندنا وقد عرفنا انه ليس كذلك وقوله لا في المسئلة اجتهاد
 فيه ما عرفنا من ان هذا المسئلة في شوابع لما قبل الكلاوية ويجوز فيه الاجتهاد
 ولا التقلد الذي على التفصيل الذي مراد من هذا وروية الفلاني كذا في الجاهل
 مع عدم امكان تحصيل العلم والابالاعطاء وعلو قوله عام حتى او صيت الشارح في
 معرفة هذه المسئلة حصول شرايط الاجتهاد في النوع مع اننا لو سلمنا كونه المسئلة
 فرعية فانما يتم الكلام على القول بعد الترجيح لما على القول مجتهد في هذه المسئلة
 فيقول لا يجوز في الباقي قوله قال الفلاني في الجواز ان كان من آراء فلان فغادر
 او لا الاول لغيره لارجوع الى خبره فيها من غير اننا اذا وها العقل لا بعد
 في هذه المسئلة الاصولية لم يظن بغيره من لست في التلخيص في الفروع
 في علو الاعطاء وعلو قوله بسببكم عقله في مسئلة اصولية مع انه يستعمل التلخيص
 الذي يعلو العام الاصولية الاخذ في العام الاصولية وفي الاجتهاد في مرجع
 في ذلك العام الاصولية في الفروع بسبب قوله وثانيا الثاني وذكره من غيره
 ثم الاعطاء فاذ بعد فيه اصلا سيما في البلاد التي لم يوجد فيها مجتهد حتى وان كان
 العمل بالرجوع اليه في المسئلة فان وصول المجتهد حتى ما يفنون المردود والعبور
 فيستقون في جواز تقليد الاصول ثم يقولون في علو قوله في مخالفة لما
 يظهر من اتفاق علماء شافاه قد عرفنا الاشكال في تحقق الاجماع وغايتها ان لم يكن
 اجماع فيقولون على ذلك اجماع الظن للعلماء فيقول الميت في المسئلة الفرعية
 ان حكم الله في الواقع فذلك هو ما مر منه في الظن الحاصلة من اجماع المتقول على
 عدم الجواز العمل بتقليد الميت كما مر ظن في اصل التخصيص في المسئلة انما التلخيص
 ايضا كالمجتهد باننا على العمل بالظن لا يحصل تعبد في تقليد المجتهد وما
 بينهم ان التلخيص ايضا كالمجتهد وما بينهم ان التلخيص لا ينفصل عن اهل البيت عليه السلام
 في المجتهد من حيث انه مطلق ان حكم الله بل انما يعمل لانه يحسن اجمالا في العمل

ما حصل له حكم الله في حقيقة انه الاحكام الخاصة بكل واحد منها بالظن
لان حكم الله لم ينفى فاسد اذ الذي هو المانع هو البيان بما لا والله منه
في كل واقعة وقد ثبت على هذا المعنى النظام ان الاشياء في غاية الظهور في العلم
الا واما ان يكون ما علم الله به هو نفس حكم الله في الواقع فذلك هو
الظن به فكذلك ثبت على هذا الحال وبذلك يعلم ان علم من الاول الذي حصل
بالعلم بالحق لا يكون له انما جازم بانه حكم الله نعم فلا يصح ان يكون
بانه غير الظن فان لا الامر الى العمل بالظن فكذلك حصل له الظن بعد ان بدأ به
العلم من قبله سواء كان ذلك بتقليد الحق او بالمشاهدة سواء ان حصل بظنه في شخص
او اخذ احد الظن من المشاهدة بغير العلم ثم العمل بكتب الحق ليس عينا بتقليد
المستفاد في الغالب عنها وفي فهم مرادهم وهو قابلية الصفة التي لا يبلغونها الا
جنتها ولذلك فضل بعض علماءنا وهو الشيخ زكريا الدين محمد بن علي الجرجاني
في شرح ابي ابي علي ما نقله من قال الاشياء يقال ان المستفاد او المجتهد
لا يجزى للاستفاد ثم الحكمي سواء كان في حق او ميت لانه مكلف بالاخذ في حق
الظن في نفسه من عليه كالمجتهدين في علم الله بالحق في الدليلين فانه لا يجد
قام فكلوا اما ان يجد من يحكم في الحق والافان وجهه تعين ايضا وان لم يجد فاما
انه يجد من يحكم في المبتدأ لافان وجهه وجدا لاخذ بقوله فانه لم يجد وجب
من كتب المجتهدين من ما ينبغي ومن مثل ذلك الشيخ زكريا الدين محمد بن علي ايضا وبعد
الاجابة بما حقهناه من ان في تقليد العلم وغيره في حقيقة الحال ان المعيار
مناظر بالظن ان حكم الله نعم اذ ان من احد الامور المشاهدة من حيثها التي هو
حكم والى ما يحصل به الظن بما يند الظن بانه حكم الله نعم والبرهان في المجتهدين
والفهم من كتابها للفتاوى وفي هذا الباب فلم يزل من المراتب مكلف بالظن
حكم الله مختصا او في احد من المجتهدين انما وفيه ثم ان بعض المتأخرين فضل
تقليد اخر في الجوز في تقليد من علم من حاله انما يكون لا يخطئ في الاول و
ممدولا انما الصريحة او الظاهرة الواضحة ودعنا انرا الحنفية للبرهان اللطيف
غير البينة للزعم والمزومات كالصدوقين ومن يشاهد من التذاهب والحق

أو مكيلا ولا يجوز تقليده بل جعل بالمراد ما لا يقل ولا يخفى فيها أو ما لا يمتثل لهذا
 في غاية الخطورة والعزامة لا جعل الأحكام والفوائد التي يحتاج إليها الرعية
 إنما يستلزم من القسمة من الأجزاء غالب احتياج الناس إلى مجتهد واحد في ذلك
 وأما من جهة ما ينفرد عليه هذا الحكم وهو أن كثير اختلاف في القسمة بين الأجزاء كما
 شفع في علمهم بخلاف الاختلاف في الأصل من القسمة الأولى فانه يرجع إلى
 خلاف في الأجزاء فان عدم الاعتماد على الأجزاء كما ذكره الاختلاف في القسمة
 من عدم أصالة التي في الاختلاف في العمل في الأجزاء أيضا من غير اختلاف في الرعي
 المأمور بها بين الأجزاء كما يصدر من رواية المجتهد وفكره والقطعة فيه أنه غير
 عزيز مع أن الفرق بين الظاهر والنصوص وعندهما يقع في الأصول الأجزاء رتبة
 في الظاهر عند بعضهم هو جوف عندها بان العكس في مخالفة من المناهضة لولا
 على النصيب المتيقن على من ناصر فيه بغير اختلاف في جوف رفقوا الصريح المجتهد
 وحيل الكثرة في الجوارح ومنعه الخبايا والاولا ظهر من عدم الجواز على
 التمسك بعدم جواز تقليد المتباعدات على هذه التبعين لا يجوز العصر عما روي عن
 المولى أيضا ولا يخفى ضعف التفرع وسنصرف وجه لنا أنه لا دليل على الاستحالة
 وما يستلزم من قوله ثم لا بد من الظاهر من أصح الحق في باب ما روي أنه أو
 يظهر الدعوى في الأصل أنه عليه على المصنف والمنساق لم كونه عائدة على الحق وجوز المجتهد
 أو يكون فيه كونهما على الحق ولو بالاثبات بما اقتضاه التكليف على حجب سبب الظاهر
 وذلك كما هو المشاهد في حاله بينا ثم أذخر المعلوم أنه يحصل بطريق الاستلزام إلى
 جمع طراف العالم في عصر بل ولا يرجع أحاديث المكلفين في الأحكام لا بد من ما يثبت
 عندنا أن القسمة في كل عصر يجب أن يكون لهم ما يحتاجون إليه في ذلك منقوش في جوف
 الوصول إلى الإمام الذي يجب أن يكون في هذا المطلب لم يعلم من التماس
 الأربعة والطريقة المستمرة في سلوكه مع عبادة لروم بتلخيص الأحكام والشرائع
 لتسعة إلى كل واحدة العالمين في كل عصر من غير أن يتقدم واحد من
 يكفي بالبيان إلى الأغلب بما جرى العادة ببلوغه أباهم بل يكفي بالبلوغ في الجملة
 في الدار من منتهى ذلك الحال في الآية ثم كبد صوابه لا فرق فيهم الظاهر والجلي

انما يولدوا عليهم على شرا لا قبل من انكالم الدنيا بفتح وفتح لم يخرجوا العادة باخذ الحاضر على
وعندهم جميع ما يلحق علم ما هو عليه في فعل لا مريد كما انكثفون عنهم بما لم يمت
ونفرو وروى عنهم ذلك كما اشرنا اليه مرارا سيما في مباحث خيرة الواحد فلو لم يرجع
الى المجتهد المحي على الفعل لهما غاها من علم الامكان وعلو قدر ما جرت العادة من قوله
حكمه في المتكلمين فاعلموا من فعل المتكلمين في تقدير المباحين وبما لا يتكلمون
على الرواية في الموقف لفتح والى ذلك من مفاصلهم من كتبهم او لا يجدونه في الكتب
ثباتا فانته في تحييز تقدير الموقف للمفرد في الاشكال المذكور ايقظ كمنهض سيق
انته مع عباده علم ما هو مشغى الفعل والعمل المشاهدة بالبيان على العمل علم
بالعلم انه في اتمه فيجسوا كانه بالبيان المصطلح او باعنا والمكلف في العلم به من
الباب الذي هو من المجتهد المحي انما اشرطناه او بالرواية في المباحين انما اشرطناه
ثم ما يحصل به الظن في تقدير العوام وفي كل ذلك لو بالبيان او من جهة كونه من احد
الظنون والاضواء لعل بالاحتياط فلم يتم علينا بحجبه كما حفظناه في محله فانه
لا دليل على وجوبه بمثل او شرعا لا عند المتكلمين حيث يريدون الاجتناب في المسئلة
من جهة كونها كلية ولا عند المجتهدين الناظرين في المسئلة لاجل انشا العلم
وامرهم بما يستلزم به من سهر لاسيما بل كلفهم ان لا يتكروا الجور المحملا لا
التي في طبعه او يظنون ان التكليف ليس يحتاج عنهما والحاصل ان اشرط العمل
يقول النبي سهاوا لاهاهم ثم اشرطنا والرواية في الموقف او كتبهم في كل منطوق
البالنسبة الى المتكلمين ولا يجب على الله تكليف الكل في كل وقت او في كل زمان
لكن الكل في ذلك والثاني فيهم كما عرفت فالقدم مشددا لسان في بيان تكليف
الغير المتكلمين وقد عرضنا في الاحكام من غير واجب عليهم في علمه في كل الزمان
في الدنيا وفي لزوم الايمان في المنطق والتميز من ذلك فيظهر الجواب عما بين
انهم لو لم يجز في تقدير المسئلة في العلم لكان في المجتهد المحي ان يكون عليهم فنان
لتركهم الواجب الكفائي فيعطل الاحكام لانا نقول مع انه الاشكال هو في الفعل
محتمل في اوضاعه من مقتضى الفضا لان مقتضى المجتهد عندهم ومقتضى اوضاع
مع الواجبات الكفائية فاليان في الجواب الكفائي انما يعلم مع الامكان في الفعل

بأنه بعد المجتهد في جميع الاوقات من جهة تفصيل الحكمين ثم سمع انه قد صدر
عنه الحكمين فانما المجتهد فلا يحسب على طبقه انما في الاستحالة من الاجزاء
من دونها الاستناد والكلام من هذا الكلام بحسب الامام بسبب تفصيله في الطبقة
الاولى ان كان يمكن دفع ذلك بانه لعله عدم فاما طبقة الثانية المجتهد في
عدم يتوهم بظهور معرفته امامهم انما اذا ظهر له بعينه من جهة سوء سريره
وخرج احبنا بهم صان سببا لعدم ظهوره في الطبقة الثانية بانه يتوهم في المجتهد
ومن ذلك يظهر الجواب عما يقال ان تقليد الامراء لم يكن اجازة في الخروج الاجتهاد من
الوجوب لكن في لانه المسموع من وجوب الكفاي انما هو في الجملة وهو ذلك شريف
الاجتهاد مع انه يمكن منع الملازمة ايضا والعادة فاحسبه بعدم كفايته لتقليد
الامراء في جميع ما يحتاج اليه الناس في كل عصر لا سيما في الفروع المجتهد في الاحكام
المخالفة وحسب ما من جهة ان حصول الاجتهاد امر قد يجرى وليس يجرى في عدمه
اجتهاد في ذاته الا وان لا يتوهم دفع وجوبه لشدادك الجواب عن المسئلة الثانية والاشارة
منه من جهة تفصيل عند تدنول الواقعة في الحكمة الالهية ينشعب تخصيصه فليقل
الواقعة هذا كله مع ان النقص يحتاج الى المجتهد الذي عدمه فلا يكون في تقليد
لمن في الاحكام من غير خاتمة في الفعارة والاشارة لغيره من قايون نقص
الدليلين عبارة عن شافى صدور له ما هو لا يكون في قطع من الاستحالة اجتهاد التفصيلين
وما ذكر في ما حاشا لا جماع في امكانه يفتقر الى احكام جماع على طرف في التفصيل في ليس
على حكم واحد بل انما هو على الحكمين المختلفين بسبب الاختصاص والافان مثل ما لا
انفصال لا جماع على من ينشعب التفصيل من على ما هو الحق مرة اخرى وحقيقة ذلك
ايضا من حيث عدم لانه ذلك انما يتصور في النسبة على ان ينشعب الى اقسامها
على احدا لا جماع بينه والاخرى والاشارة بالنسبة الى الشخص الواحد لا يجرى
في مورد الاجماع ولكن الحكمين الفطريين لا يكون في قطع وظن في الاشياء الفطرية
حصول النظم فالنظام انما يكون بين دليلين خطيين وهو في حصول دليلين
وقد يحصل بين العموم والخصوص المطلقين وقد يحصل بين العموم والخصوص المطلقين
وقد يحصل بين العموم والخصوص من جهة حصول في غير ذلك وفيما لا العمل

ما هو

بهماء من وجد اولي في اسفل كل واحد مما بالكلمة وراهم من الاطربة التمرين
في قوله واولوا الارحام بعضهم اول ببعض وصرح العالم المذكور في بيانه
الجميع بين الدليلين غالبا يحمل العام على الخاص في العام والخاص على الخاص في كل
فان لم يكن على بعض افراد العلم من مخرج الحكم واما الامم والاخص من وجه
فان لم يكن يخص كل منهما بالاخر للزم الشافط اللهم الا انه يرجع احدهما الى
الآخر العام ويبقى الاخر على من هو كما يستنبط له وان لم يكن ذلك فلا بد من الرجوع
الى المبدأ الخارجة واما بان الامر الذي قد يكون الجمع يحمل الامر على المصلحة
والذي قد يكون الجمع يحمل على المصلحة فيحصل الكراهة ولا يلتفتون في هذا المقام
الى ملاحظة الترجيح والفرق والضعف كما اشترطوا في بحث تخصيص العام بغيره
المختلفة وفيه منتهى الفراغ في مقام التحليل لهذا الحكم لانه الاصل في كل واحد
منها انما هو في نفسه بغير ما يمكن الاستحالة الترجيح من غير مخرج من جزم التحقيق مع قوله
لاستحالة الترجيح من غير مخرج والمفروض عدم ملاحظة المخرج والاخذ بوجه الترجيح
لاحد من وجهيهما في مخرج واحد اذا امكن العمل بكل منهما ولو كان بارجاع الترجيح الى
كلية فمع ذلك لو عمل بالحد فها هو ترك الاخر فلهذا الترجيح بلا مرجع اذا لم يرد
موضوع الحكمين شيئا من الدليلين فلا ينعى للملاحظة التي بينهما لانه كل واحد
من الدليلين حجة دليل على حكم شئ اخر فلهذا احدهما بالنسبة الى الآخر لا يصح
الترجيح لولا ذلك كما لو فرضنا ان واحدة من المسائل الفقهية يثبت بها الحكم بغير
واحدة من مبادئها بخلاف واحد فبعد ملاحظة الفرق بين المصنفين في النظر
بعضهم بعض الدليلين مختلفان فالعمل على مخرج واحد من الاخر في جميع بلا مرجع
فيكون منها قام دليل على طلبة تكليف الكلف في كل مسألة العمل بمقتضى ما يدل
عليه لبيان العمل بالحد فها هو ترك الاخر في جميع بلا مرجع هذا ولكن الاشكال في معنى
طردم هذا وراهم من الجمع فانه كان مخرجهم وجوب التخصيص في التفتيش في الفرقين و
الامارات المنطوقه والحال في المعارضه يحصل ما ظهر المجاهد انه قد ثبت على
اوجه خلاف الظاهر من كل هذا الدليلين كما في صلق العاد في كما جاء في السالكين في احكامها او
كما في العام والخاص من وجه كما اذا قام قرينة على اوجه بعضها في اوجهها ووجه

للمطلق كما اشترط في موضوعه او كما في العام
والخاص

من غير ذلك فان كان دليله الاخرى المذكورة ولكن ينبغي التامل في الفرق بيننا وبينهم
 على خلاف ذلك فان كان دليله الاخرى ارجح من دليلهم الاضعف على الاخرى بل لا بد
 ان يكون ذلك الفرق بيننا وبينهم بحيث يوجب على من يظن ظهور الدليل الاخرى صحة
 الدليل ارجح الاضعف على الاخرى مثلا اذا وقع لنا من بين خبر الواحد في الكتاب
 ولكن كان هناك خبر اخر مجهول به عندنا لمعظم ان المراء بقية الكتاب به غير خلاف ظاهر
 فيعمل على الدليلين ولم يستأنم ذلك لشدة الاضعف على الاخرى مثلا انما يجب
 غير جلي ان التكلم القليلة عند سماع الصوت فادى القراءة ومن عاين من قوله
 تقرنا في القرآن فاسمعه المذاق فيقول انه صحيح ومن راق المفسر في الآية
 يقول بمعنى في القراءة خلف الامام فربما لا يراة خلاف في الآية في الجمع بين العمل
 بالرواية الاولى في حفظ القرآن بحمله على القراءة خلف الامام ويحتمل التكلم في الآية في
 خلف الامام عند قراءة القرآن ولو كان مراءهم كما عرفت كما انهم ان بعض الجمع بين
 الدليلين يكون اخرج احدهما او كليهما في الخط فانه لم يظهر المجهول في الآية
 المعنى في خلاف ذلك لم يجب يمكن ان يفسر به في مقام الاستدلال فان طهر عليه
 ولا يرهاه من شدته بل ربما ينسب حجة الدليل الاخرى في راسا والاخذ بما وجد
 من الشان احدا فلا دليل على احوال كل من الشان فيمن ان البعض لا يوافق البعض
 لمنا سبب الخيرية والاستحسانات كما فعلوا في حمل الدليل الاعايش على الدليل
 مع خصالة الدليل على الذكر والام على الانثى الدليل يكون في الشهرة فيمنه على ان كان
 هناك دليل يثبت عليه حتى يثبتا كما في صفة العاوى وان كان بناوهم في ذلك
 على مقتضى الجمع بين الدليلين فلا وجه له فلا خلاف في المنقاة من الاخذ فانهم
 هم كانوا لا يراهم في اختلاف الاحياء وحكموا بالرجوع الى الخبر فيمنه في ذلك
 الاخذ لا عدل وغيره ذلك ولم يحكموا بالجمع بينهما فيمنه في ذلك
 في كثير من الاسباب وانهم كانوا يتكلمون على سبيل اختلاف في المعارض فيمنه في ذلك
 انما لا خلاف منا وانما بقى لنا ولهم وبها يحسمون في ذلك كالالاختلاف في الوارد في
 اخبارهم واخباروا بانهم يخطبوا واحد ما لم ينسوا الاختلاف في ايامهم فيمنه في ذلك
 ولربنا وبلات البعده واما الشيخ كما ينبغي عليه في التاويل من ليس الجمع في باب

بين الدليلين غالباً بل هو بل حفظ المرجحان اولاً وقبله الرجحان ثم بين ان
و بالاولى بما ينافي الرجحان لما ذكره في اوله سبب من ان بعض النسخة او قد من الدلائل
بسبب حصول التناقض في اختيار الائمة كما وانما او بذلك رفع التناقض ما بين
الاحتمالات بل هو الفيلسوف في ما حصل ان هذا الحد ينافي كما في هذا الحد الذي
فلا نشك في احتمال ان يكون مرادهم ذلك وكما في عليه فربما حاله او عاينه
بالجواب بل ولكن هذا لا يصح في شريعة ولا يحسن في الحكم به بحسب الاحتمال او
الحجة انما هي القطع بمراد الشارع او الظن القاطن مقامه اما مجرد الاحتمال فكذلك
الحاصل ان لا ريب في ان في جود التناقض بين الاول والافقهين فاوله قد قرئ في
من فصل المتعارفين او من خبر معتبر او جاز بسيط او مركب في ذلك هو انضمام
معنى كان معها العمل بتكليفها على الوجه الذي لا بد له من العمل لا في الحقيقة بل في
المعنى في الظاهر والعلية الواضحة بحيث لا يوجد من الاخرى في الخارج على العلم
بسبب الضعف فلا شك ولا ريب وجوب الجمع بينهما وعدم جواز طردهما
واما ما لم يعم عليه في قوله في جود التناقض عليه في اوله فلا شك
سواء انا وجب في جود كما لا ينافي في الضعف ولكن لا مانع من ابداه الاحتمال
في مقام رفع التناقض في نفس الامر كما فعله الشيخ ولكن بشرط ان لا يجعل مجرد
حكم شرعي في ان كان مرادهم من قولهم الجمع بينهما امكن او لا في المخرج احكام المذكورين
فهم الرقاق وانما اوله والاولى في غير ذلك ايضا وجوب في ان لا يولد بعد
الدليلين وانما جزم انهم او كل ما في الحسب اليهم بينهما فلا بد له عليه في جميع ذلك
ظهور في محض كونه احكاماً ما ينافي مما مظهر والاخر خاصاً مظهر لا ينافي في المحض
من ان كان العام اقرى بسبب الالفاظ وان ذلك في نفي اليقضاء كغيره مما يجرى من النسخ
في التمسك لا يصلح ان يصلح عام وهو خاص ومن تلك المراجع ودور وادب سيف
بين عمدة الصحاح او الموقفة الدلائل على جواز التمسك بامتنان المدة تدويرها
باصحابها في ذلك اصل وهو تحريم المصروف في مال الغير فيحتاج في التحصيل الى
قوة في قوة بكسر حوق العام كما في المثال الذي قد منا وقدنا سئل بعضهم في تقديم
الجمع بين الدليلين بان ذلك لا ينافي على حقه من ذلك بل لا ينافي في ذلك على كل

في

فلا

كل منهما من جهة الله على كل منهما أصليته فادعوا لكل واحد منهما ما هو عليه
ودعوا المرفقة بتركا العمل بالدلالة الثانية وانما علمنا بأحدهما وشكنا العمل بالآخر
بالكلية تركنا العمل بالدلالة الأصلية ولا شك انما لا بد من العلم بالثالثة من جهة
النهاية على ما نقل عنه بانه العمل بكل واحد منهما من جهة العمل بالدلالة الثالثة من
الدليلين معا والعمل بأحدهما دون الآخر عمل بالدلالة الأصلية وانما بعد ذلك
الدليلين وباطلها في الآخر ولا شك في اولوية العمل بأصل وقايح على العمل بالثالثة
وابطال الأصلين ونظر فيه بعضهم بانه العمل بمجسمة بلانج واسل انما يكون واجبا
على العمل بالثالثة من اذا كان في دليلين اما اذا كان في دليل واحد وكان الثابتان
من دليلين فلا وهو كما ان فيه تقطعا للفظا الآخر والثالث بالكلية ومن المعلوم
ان ان كان في دليلين اقول ونظرا في هذا النظر ما قد مشاهد تحقيق المقادير
ان العمل بالدليلين يخرج من كلام الشارع بواسطة العمل بالدليلين على حقيقة
وعدم في بيته معنيته لذلك الخبير بحيث يكون معروفا عند العمل بالثالثة
لعمل على حقيقة أحدهما وان لا مانع منه ولا من اخذه في ترك الآخر اصل البرادة
واسمها العمل عليها معا على ما ورد عليه فخصها مع ملاحظة ما ورد في الشارع
من الخبر في العمل بأحدهما ثم انما الشبهة الثانية في بعد ذكر ما قلنا عندنا في المقادير
ولم يرد الجمع بين الدليلين معا امكن جعل في تركه الجمع بين الدليلين اعمال الشبهة
الثالثة بين علمنا بالكلية دليلين بانه ثابتة على حارة العوالم او لم يكن بينهما
عليها والتحقيق هنا ذلك يصح بعد ملاحظة الترجيح في البيتين وانما بينهما
ومما لا يوافق كانه يمكن القدر في ذلك الشيء مع امكان استنادا والتعريف
الى الترجيح بفتا الاخر فبعض على ما في هذه الترجيح بنبذة الترجيح في بعض المقادير
ما في بعض الاخره حول البديهي وجهها في الترجيح في الاعمال والى تحقيق في
محله يمكن استنادا الى التمازح والتناقض في التمازح فنصف العمل الثاني
يخرج من علمنا بالثالثة على ما عليها ويمكن هناك تبيينه كما هو المشهور ولكن يقع
الاشكال هنا في وجه النصف لعله وجهه البديهي كاشفة على الاكثر
انما يدل على الملك في الجملة لا يعقل الاستبعاد فخطب بجمع جميع المقادير

المسلم فبأنشأ البدان على ما على السواء انما هو بحسب الملك في الجملة الحكم بينهما
وهو منفتح على كل من العلم على الصحة منضما الى قوله بك على ما الكنية وحسب
لا يخرج حلهما على النحو فحكم بالشرك اذ هو منفتح سواء الدليلين على وجه
الصحة فلكم بالمسوية لولا الحكم ولكن هذا لا يتم في الدليلين التفسير الذي
هما حقيقه ومجازا منكم بل يحتاج الى قرينة صحيحة لا اختلف في الظاهر ثم قال
بعد التفسير من المذكور لو كان بين الدليلين عموم وخصوص من وجه لكانت النتيجة بينهما
لان التفسير يقدم خصوص واحد على الآخر باولى في العكس ذكر في جملة فروع تفصيل عدم
فعل الثاني للثبوت على المسجد الحرام فانه قوله في صحة صلوة في مسجد في هذا المقام
الفصل فيهما على كل من المسجد الحرام فيمنع من فعله ما يمنع على البيت فلو
قوله فيهما عدم قوله افضل صلوة المراء في بيتا لا المكسوبة فيمنع من فعلها
في على المسجد الحرام ومسجد المدينة فلو يترجح الثاني بانه حكم بالبناء البيت
على المسجد هو البعد عن الرباء الذي الى احباط الاجور بالكلية وهو حاصل مع المسجد
واما حكم المسجدين فهو شرعا المنفعة الزيادة الفصل في ما هذا مع انشراك
الكل في الصحة وحصول الثواب وحصول الصحة اقل من حصول الزيادة ويمكن دقة
هذا الى ان لا يعتبر صدق الشافعي الذي يجمع فيها بين الدليلين فيما امكن في فعل
بكل منهما وجهه بانه يحمل على فضيلة المسجد على الفريضة وعلى فضيلة البيت
على النافذة لانه النافذة اقل من عظمة الربا الى الفريضة وهذا هو الاصح
وجمع مع ذلك اعمال الدليلين وهذا الى احوالهم احوال الفرق بين المنا
بينان في الاول هو ان الربا الذي لا يملكه على النافذة في البيت بطريقه لانه
بانه الاول على استحقاقها في المسجد فيمنع من العمارة صلوة في مسجد في
ثاني ما يظهر نفع الدلالة بل خص بها ما بامرها ربي واهل قوله صلوة في
مسجد في على زيادة صلوة فريضة والا ما كان ربي هو عدم طرا حشا الربا الفريضة
غالبها في فريضة على انصافها او من اصابته الفريضة بالجمع بين الدليلين صا
بابقاء لعداها من وجه على عمومها على البيت فيخصصها بالعام الاخر
صلوة في المسجد في الفريضة بامرها ربي بالعام الاخر حتى لا يترك الحدود ونظيره

بذلك أمكان الجمع بين العاميين من وجه في العمل في الجملة ولكن لا بد أن يكون
 العزيمية ما يقتدر عليها كما اشترط سابقا والذي ذكره هنا بذلك المجتهد المعتد
 لا عمل الأصحاب في الشبهة بينهما صارا قريظة مرجح لهذا العمل لأنه في ذلك
 معتبر في استحباب النافذة في المسجد أيضا وحمل بها الشهيد الثاني في بعض
 في بعض النافذة ثم ذكر في التمهيد ردعا آخر للعالمين من وجه ثم قال لا بد
 أو أيضا من ما يقتضيه إيجاب شيء مع ما يقتضيه نفي شيء فانما يظهر من كلامه
 قوله في المصنف وغيره حتى لا يعمل بأحدهما إلا بموجب العمل في المصنف ومقتضى
 العقاب على الفعل والموجب بنفسه على الزكاة وهو بالامد يد جماعة من مرجح
 لا عننا منه ثم بالفتح المناسد ولكن ذكر لا مدعى بين الحاحي أيضا من مرجح
 الأمر بالعمل على الشيء عنه وفي هذا ما ذكرناه ما لو سلم الأمر في قول المصنف وقيل
 المصنف عنه ثم ذكر له ردعا آخر وهو ذلك يظهر أن مرادهم بالجمع بين دليلين
 هو ما ذكرناه من الراد العمل بما على مقتضى طرقة أهل اللسان في أحكام الكلام
 على العمل المطلق التوجيه والثا ويل كذا في المتن ويظهر بطلان ما قد يحتج به
 الجمع كما يعمل الأمر على الرخصة والثاني على الرجوع عنه وذلك على مقتضى الد
 ليلين بل ولقد فلا بد من الرجوع إلى المرحمات باختيار أحدهما وطريق آخر حسب
 الشرح أو العمل على أحدهما بما يحصل مرجح باب التخيير كما سبق ومطلوبنا فتنه
 بالدليلين والجمع بينهما لا يصير موجبا للثا ويل لأن آية التفاضل وعدم إمكان
 العمل على وجهين إلا ما انتهى من فتنه على إرادة العمل الجائز في العمل فافتحنا
 الجان على متدين والأقالات في ذلك وإن لم ينشأ من التخيير وذلك لا يلزم لأن
 أصلا ما سألنا من الشارح وإنما حصل الاشكال في المراجع حسب مقتضى التوجيه
 لانا نقول أولا لانهما على الظن بكونه الأصاوين ثم الشارح مع حصول التناقض بين
 المظنون أنهما واحد مسلمة ولكن لا يلزم كما ينبغي بكونه مدلول كل واحد منهما على
 الشارح ولو على جبل الجواز لا ينفصل بكونه أحدهما أو أمارة الشبهة في الشارح
 راسا فلا دليل على وجوب التاويل واستعمال كل منهما أو لا لم يتم دليل عليه بذلك
 دليل على جواز إيرادها لا سيما في التناقض ثم تأويل الرجوع إلى الثاني

الرابع كما جعل الشيخ في هذا الجواب ولكن لا يمكن الاحتجاج عليه فلا سند له في هذا
 المعنى المحقق لغيرهم الجمع مما يمكن لكل من الطرفين فهو انه يحكي المصنف والمفتي
 عن القرائن والعلامات حتى يظهر ان المعنى الصحيح فالمراد باللفظ شرط عدم
 اخراج الاخرى عن ظاهرها كما بينا سابقا وحقيقته يرجع الى ان لا بد من ان لا
 حتى يظهر ان الموضوع في الاماكن او يختلف وانما العارضا انما فيها اصل هو
 وانما هو كماله في نظر النظم الجمل على مقتضاه فخذ هذا ودع عندك ما سواه
 ما يتبادر الى الفاعل من العادوه في التحقيق ان المعارضات بين الاور واليهي قد
 يكون بسبب عدم وجودها على موضوع واحد فيحصل الاستثناء في الحكم وقد يكون بسبب
 اشياء الموضوع بين المامور به والمزوي عنه كاختلاف من في المسمى بموت
 الكفار في قوله والاصحاب وجوب عليهم وصالح عليهم معونها والمشرور وجوب
 عليهم جميعا والصلح عليهم لكن بقصد المسمى فيكون من باب تخصيص
 العام بالخاص ثم ذكر في التمهيد بعد ذلك نفاذا عن الاصلين وقال انه بعد ارجاع
 منها بالاعتقاد وان فقد في المسئلة وجهان فروع ذلك كثير جدا وذكر
 كثيرا منها ومنها مسئلة نفاذا عن الاستقاضي بين والذباب الذي قد وقع على
 جناحه رطبة ثم سقط القريب على ثوب وشده في جناحه الجناح واستحب
 في التمهيد بجائز الشرب لا بأسه في الرطوبة طار على جناحه الشرب
 ومنه تامله فداشرا في مسئلة العطفية الوجود العمل بالاصلين المتباينين
 في الجملة فجمع قائلون نفاذ الدليلين عبارة عن شأنا واعتقادا ومدلها
 والاربع في مكانه وهو عدم اعتقاد كحصول البرق كذا في نزهة الصبي فتنزل
 على المطر كونه في الصبي على عدمه واما شرعا فاختلاف واحد فلا شبهة الاظهر
 امكانه ووضوحه خلافا لبعض العامة لنا ان لا يمنع ان يجبرنا وجوبه معناه
 في العدل والشفقة والصدق بحكم من منا فيه من العلم بغيره وري نفاذ الاطلاق
 فلا يكون في المسئلة من وجهين ولا أحدهما على وجهين والآخر على وجه
 وقد يكون في موضوعها كالعادويين المختلفين في تعيين المسئلة مع شأنا ووجهها
 وقد يكون في الحكم والنفاذ كالبدن والمبتدئين المناقذين وايضا قد يكون

كالمبتدئين

التمام في حكم مع تناق في التملين كالمثال الثاني او بالعكس كالمثال الاول والجميع
 المتكبر بان يكونا واحد على الخطر بالاباحه فلا يكون العمل التام فيها وان كانا
 للزوم العيب في وضعها على الحكم والاباحه معين من الزوم الرجوع بلا مرجع
 ولا يولد احد لا بعينه فانه في معنى الاباحه الفعل في جميع المثال الثالث فاما الاباحه
 من واحد معين منها وفي المثالين الثاني والثالث من جميع الواصل ولا يولد احد لا بعينه
 الخاضع لاختصاص التكليف فيها فانه يثبت في المثال الرابع ونقول اننا لا يثبت في
 باحد بل انما يثبت في الواحدة هي لا مطلقه وهو مثل الخبرين في تلبس في تحديد
 منها وبين في العدد والعلوم مع ثباتها في الاباحه والمخاطبه فباختيار فليدره الى
 الحاضر محظور ثم ان لنا فانه مع قطع الخصوصيات لا خيالا في الدواعي وفي خبرين
 اختيارا في الفاضل في جميع احدهما في صنفه واخرى في لان الاخرى في عدم المانع في
 فيهم اختلاف في صنفه الفاعل فالشهر المهر في جميع محققا صيغنا الخبر
 وقيل بنا فاعلمها والرجوع الى الواصل وطول التوقف في جميع عام الكلام
 في نون الرجوع في العند جعل الشيء واجدا في الماصطلاح هو فشران الامارة
 بما يقوى به علمه معارضها من المناسبة في المعارض والفقار الذين يستعملون
 معروضها في آخرها فاضافات للاعادة لا فعلا ولا مجتهد فكل الرجوع
 بمعنى اخر وهو قد يسمي المجتهدا عند الاما و يسمي على الاخرى العمل بها ولما لم يكن
 ذلك الا في الاما و يسمي لعدم قصور الشارح في خبرها كما مر فيحتاج الى مرجع للتد
 حذر من التحكيم وذلك لان الرجوع هو فشران الامارة بما لا يقوى به علمه معارضها
 فلهذا لا فشران الذي هو سبيل الرجوع يسمي القدر بالرجوع فامر به بعضهم بتقديم
 امارة على اخرى في العمل بمواظباته لا للشرع بل الذي ذكر ليس في هذا الا في الرجوع
 الاول اما هو نفس الامارة الواجبة والثاني الفعل المجتهد مع انه يمكن ان يكون
 مبداء الاشتقاق فيهما اليه كخلف كما اشتق اليه في اللفظ الرجوع بالرجوع
 في مجتد اجبا والاحاد فانه مبداء الاشتقاق في فعل المجتهد هو الاختيار
 للشد في كلف الرجوع واللفظ المذكور في الرجوع الذي هو صفة الامارة هو
 الوجهان بمعنى الاشتغال على المودة والمصلحة وكلف الرجوع في اللفظ المذكور فلا

امارات

المجتهد يختار في العمل بالي
 الاما الذي شاء ويخير مطلقه
 كلفه اما في الشر والقضاء والقضي
 الى القاضي ولا يجوز تخصيصه للتدبير

في اصطلاح

شر في الحكم السابق

حتى الترجيع المترجعا الثاني على المترجعا الاول كما فعله المحقق اليه في الثاني
الجلد لا مشاحة في الاصطلاح نعم لا غنى عن علم وجه العلم بنبش الاصطلاح
في طلاق الترجيع على فعل المجتهد ايضا ولعل المتأثر انما هو على منع ذلك و
وجهه انه معصوم في التفصيل النسب يعمل المجتهد في المار بها والا مرفق ذلك سهل
واذا حصل الترجيع لاحدا لا ما راى يجب فيكدهما التلا بينهما ترجيع المراجع وقيل
ان الحكم ايضا اما التخصيص الذي في زيادة الظن لو كانت معتبرة في الامارات
لكانت معتبرة في الشهادات فالتأويل فيكم فالمقدم مثله ومنه منع الحكم ونحو
بطلان البناء في كل ما لا يملكه في التخصيص على التقييد بخلاف الاجتهاد ثم ان
المراجع يتصور في كل المارات ولكنهم خصوا الكلام بذكر المراجعات في الاجابة
فحق ايضا ذكرها او كانت الحكم اليه فيمنع ان الترجيع بينهما اما من جهة السند
او من جهة المتن او من جهة الاعتقاد بالا من جهة واحدة او علم ان المراد الثاني
هذا المتأخر كونه كلاما المذكور من مرجعها انما هو اذا قطع النظر عن غير مرجعها
ففي مقام ذكر كل منها لا ينبغي اشتراط عدم الترجيع من جهة اخرى كما يظهر من
العلامات في المناهضة حيث اشترط في كونه علوا لسناد مرجعها لا يكون في سند
الرواية الاخرى كقصة الرواية ونحوها في كل طبقة وان لم يرد في سائر
المصنفات فانه محال احاد البرهنة اما الترجيع من جهة السند فمن وجوه
الاول كقصة الرواية اي بعد ما في الطبقة فيسرح ما رواه الاكثر فيكون
الظن انما عند الظنون الحاصلة بعضها ببعض هذا هو الذي قد انتهى الى
النواخذة وقادة البهائم الثاني فلتا الوسايط وهو الذي يسمى من علم
في سناد من رواج علموا كثره وساطة لانه شرط احكاما لكذب السهر
والقاطر ومنها في الاول اقل وهو واضح وعارضه العلم من في بالند والفتنة
فيكون مرجعها من هذه الجهة وهذا انما يتم فيما لم يعلم انه كل من الوسايط
بطلان الاخر وكما في الفاضلة بين الروي له والامام المروي عنه من
يتبعه طول عمره هذه الوسايط بحيث يستنبطها واما في العلم فهذا الحال اذا كان
كل من المرفقة روايته عنه في وجوبه الثالث بجان راوي حديثها وشاع

على الآخر حيث الصفات الموجبة لهما ان الظن مثل الفقه والعقيدة والاعتقاد
والفطنة والورع والنجدة وجعل الترجيح لانه العقيدة يجب معرفة اسباب الحكم و
مؤخر وروده ومناسبتها لمراد وكيفية الرتبة وكذا حال السامع ما ينبغي
به فهم الحق بطريق الحديث وتلك سائر الصفات المذكورة لوجوب الظن بالصدق
ومع عدم العقيدة يحصل الفرق في العلم والاعلم والورع والادب والضاير والاضبط
وهكذا وليس ذلك من قبيل المجتهدين الا اذا جعلناها من باب الامارة للامانة
كما هو في المجتهدين قد عرفت الا ان كلاً منه ويندرج في ذلك تفاوت مراتب العبد
بسبب تذكير الواحد والاشياء والاكثروا من مثل ذلك احد الترجيح
مباشرة في نفسه دونها للآخر كما تقدم من انية اولى في الترجيح فترتيبهم بجهته
وهو محال ذلك هو السبق بينهما على وانتهى بن عباس بانتهى حكمها وهو محمد و
كله كونه احدهما معاشقها للآخر وعنده وجه الاخر ذلك كونه احدهما اقرب منه
والاخر بعيدا وهكذا ويندرج في الترجيح باعتبار ما يستلزمه احد الترجحين
غير مشبه لاسم دونها للآخر واما الترجيح من جهة الماتن فهو ارجح من وجه الزوال
يقدم المرق في المعنى وسوية الشيخ بينهما اذا كان دوا على المعنى مع فاعل الضبط
والمرتب يوجب هذه المعرفة شرط جلي ذلك لا شرط المساواة ولا رتبة الا اول
أبعد من النفاذ مع الثاني يقدم المرق من الشيخ على المرق في عليه الثالث
يقدم الثالث كالدلالة في احدهما دون الآخر اوجه اخرى مثل ذلك الحكم بالآثار
والنقطة في ذلك هو اجناد البصر فترتيبهم لم يتغير وقد علمت حاله في رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما كان احدهما في الحقيقة والآخر بعنوان الملم زاولا
بعنوان الجاز الاقرب الاخر بالبعد واحدهما بعنوان المنطوق والاخر بالمراد
او احدهما بعنوان والآخر بالخصوص فلا يذهب عليك انه المراد من جميع الخاص
على العام هنا قد قدم على العدم المساوي له من مدلول العام فذكر بينهما
تناقض ذلك ان الجمع يحتاج الى الترجيح والارضية الخاص ارجح من العام
لنصوص والنصوص وهذا لا ينافي قولهم في التخصيص جعلا بين كذا ليدل
وان الجمع مقدم على الترجيح فاذا رجعنا جميع مدلول العام مع الخاص فبين

باللفظ
و باللفظ على المراد
ضعيف الزوال

على غيره سوى كان قصد
من جهة تفرد موضوع
الدلالة

معلا دون
الامر او يكون
دلالة احدهما

الخاص

الجحيمهم وبذلك يندرج الكلام فيه تحت قاعدة تقديم الجمع على التفرع
 واذا روي في الجمع ابد من التفرع الخاص على التفرع العام او في العلم والتفصيل
 الاخر فاما الخاص على العام واسقاط ما ياب ويبر عن العام وابناء التفرع
 المساوي له من العام واسقاط الخاص فيندرج تحت قاعدة التفرع على الجمع
 ومثل ما كانا احدهما عاما محصيا والاخر غير محصيا وكانا التخصيص لحددهما
 اقل وفي التفرع اكثر السراية الفصل فندم النصيب على الكل وروى بعض
 فضيلة ايضا وترجمها امامهم فموضع الناس في التفرع كمالهم وبذلك
 الظن بالصدق والتحقيق في ذلك ان الفصاحة اذا كانت عامية فندمها
 على غير علمهم كعارفان بلغة لغة والصحة السجادة وبذلك كمالهم في
 من الخطبة والوعبة فلا يسلط من المرحمة بل من اخر بها وان قال في غيره
 تتبع الاخبار شيئا في ما يتفرع عنهم لم يكونوا متعقبين شيئا في الفصاحة
 ولم يتناولوا علمهم فضلنا من الوعبة بحيث يمكن التفرع بذلك وحصل
 الرهان والظن برصده انما هو ان يكونه ولا لنا احدهما على المراد متصا
 الى غير سطر وطوره في الاخر فالثاني مقدم على الاول واما التفرع بالاعتقاد
 الخاص فبعض وجوه الاول اعتقادا لها بدلها لآخر ولا يثبت خوف
 الظن في جانب الاعتقاد فكل اذا كان احدا معا من اقرى من الاخر اذا
 اعتقد كل منهما بديل الثاني اعتقادا لحددهما بكمال التفرع في التفرع
 لغرب محصلهم من ما في الامة ثم فكلمهم في معرفتنا لا الجاد انهم في المناقشة
 وقبول الاشكال فيها لو كان احدهما موافقا للثداه وطلخوا موافقا للثداه من
 انما هو الشرع في ثداه الثداه وهو بطلانهم وتكلمهم في التفرع في الامارات و
 يدرش الظن باصانهم وكونه المناقشة اكثر محبطا وادونه نظريه معرفتهم
 بيقين الثداه وقرئ محصلهم وهو مع ذلك فلو لم يدرش الظن باصانهم
 وكونه المناقشة اكثر محبطا لادق نظريه معرفتهم بيقين الثداه وقرئ
 عندهم وهو مع ذلك فلو لم يدرش الظن باصانهم فكل فوجدنا في
 المناقشات والابدا لحد من الثاني في كل مقام فربما كان اجتماع الثداه على

الركيز

وجهها

بلا اعتقادا

تعمل

بسر

حد من لا يشهد بالنسبة الباعثة على خفاء الحق فمضاهى العلم الزمانى ذلك
 ولما ظلم الحال بالندرج المتأخر من فذهب الرجل في كونهما كانه اجتماعهم
 في نفس خفية على المتأخرين فلا بد من التأمل والتفكير في ذلك والحاصل ان المتأخر
 علم حصول الظن وهو تابع للعقائد والشرع كالاجماع ينقسم الى الظني والظن
 بالحقائق منها او بالنقل وسر بما يتبعها من النقلان كما يقال في مسئلة عدم الرضا
 بالنسبة الى العشر العشر عشر في جميع بينهما بان استنباط الاول من الثاني
 والثاني من المتأخرين التالى موافقة الاصل ومما الغنى وبرك للعلم المتأخر
 فمفهوم وجه المنع للمنه موجب لكل كلام الشارع على التامس والافارقة قد غابا
 لتاكيدنا العمل على المنع موجب لتقدم الناقل على غيره ان الشارع حكم اول ما يتأمل
 وفائدة رفع حكم الاصل ثم قال بالمنع لرفع حكم الناقل فكل وقع في محله ولو عمل
 بالناقل لم يزد وقع الحكم متأخرا عن المنع فبقية بلادنا قد لا تستفاد من معناه
 من العقل من كونه ناكذا الاناسيا وانما هو جدير بضعف هذا الاستدلال
 الاحكام العقلية للاصول ما فوق حد الاحصاء وهذا لا يعتمد الضعيف ورفع
 هذا العقيدة وبعضهم يرجع الناقلي لا يتفاد منه لا يستفاد الا منه بخلاف المنع
 بحكم كلام الشارع على التامس والاولى في العمل به يقتضي تقديم المنع لا انما
 ينزل حكم العقل بخلاف المنع فانه ينزل حكم النقل بعد ما زال الحكم هو العقل
 وبعضنا الاولى في ذلك اذا قدرناه مناه خا طبعه كمالنا في انه مع انه معروض
 بان ذلك منسج لا يخفى بالضعف لا بما المستخرج هو العقل والمنع مع التامس
 لو قلنا بان رفع حكم العقل بالناقل منسج وليس كذلك والضعف انما علم قبل الشارع
 من كلام الرسول فلا يشكال في تقديم المتأخر ناقلنا او مقربا وفي المخرج
 الشارع لا بد من التعرف هذا واعلم صدورهما معا عندهما واما مع عدم العلم
 بالصحة فالكلام كما الحكم في اجزاء فلا بد من عدم العلم في المنع في كلامهم
 لا يقر الاصل الا الخطا في احدهما اما التفتت مناه كانه قطعي عندهم او ظني
 فالأقوى تقديم المنع كونه معا حذا بديلنا هو العقل فكلنا ارجح النظر
 سوى علم الشارع في كلامهم املا وكيف كان فالأقوى ترجيح المنع في الاصل التي

عند

الناقل

فيلكون وقول المنع قبله

قد رتبنا قول المنع بعد

في

باب في بيان العلم والعمل عند ذلك السراج مخالفته العام في شرح الخالف
 على ما في العلم النقية فيه وقد اشهر اليه في ما كان كثيره ذلك لما في
 الرواية لمجوعهم اول الذين بها حرمه السلام المروي عنها ومنها ثلث الراوي
 ثلثهم في ما في المساجد في النقية بلا حطة هذا منهم فلا يعلم ولا
 حطة حال الراوي المروي عنه فقد نقل عن ثابته العامة ان هذا اهل الكوفة
 في علمهم علمه عرفنا في الراوي حقيقه وسفيان الثوري وجعل اخر اهل مكة
 على فتاوى ابن جريج واهل مدية عرفنا في مالك وجعل اخر ما اهل مدية
 في علمي النبي بن سعد واهل خراسان عرفنا في عبادته بن المبارك وكذا
 كانا في علمهم في المدا استقر هذا منهم في لا ريب في سنده حتى سفيان
 في علمه فلا يهمل في ذلك واهل علم النقية ولرجوع الى طائفة من الراوي
 في ذلك او في غيره خارجة ومنا سفيان الراوي عنه في علمه لا اهل البحر
 موافقة لبعضهم على ما يكون ولا يبعد كفاية مجيد الاحكام لم يتحقق الا في
 في الاخر اصل ثم ان المجلد الاجتهادية وما يوجب الظن بالصحة كثيره في
 اكثرها بما ذكرنا وفي الماشقة الى بعض في مباحث الاجتهاد وعلى المجلد في
 ويتبع ما يورثه الظن وان يكون بصير قاصد ولا يكتفي بملاحظة وحال السند
 في صحيح الخبر فقد علموا ليس بنفي السند بمصطلح المتأخر كما اشترنا الى
 ذلك في مباحث الاجتهادية ههنا ما جهات كثيرة لم يتكلم العلماء مع ان في
 من حطة ايضا اشكال الابدان بينهم في الابدان بالانصاف او بالضعف وقد
 ذكر العلماء من الجلس في كل ما في اذهنه لا بأس بزيادة كثر في اذهانه
 في في الحديث في المسألة والنقابة الذي يراه الكبير في محمد بن اسمعيل
 الفضل بن شياذ في ابن ابي عمير بعد ما حقه وبني ان محمد بن اسمعيل هذا
 هو اليه في البناء في ان جهالة لا يقدح في صحة الحديث بوجه الاول
 ان روايته الكبير عن الكافي في روايته في الكافي واعتماده عليه يدل على
 ثقته وعدا له وقضاه الثاني ان الفضل بن محمد بالكوفة في روايته
 في الحديث لم يكن الكبير فيحتاج الى واسطة قوية بينه وبينه ولنا كفاية

٢٧٧

في كتابه الخليلي ^{الكتاب} ان هذا الخبر ما هو من كتاب بن ابي عمير وكثير
من خبره كما يشاهد عند المحدثين في اصول الاربعه عندنا بل كانت الاصول الحقيقه
الاربعا عندهم اظهر من التسميه في العده من النصارى كما انه لا يحتاج الى سند
لهذه الاصول الاربعه بعد وانما دوننا سنداً قديماً للنسخ والبركه والا فلهذا
يسند السلف ويحتمل ان يبال بذكر سند فيه ضعف او جهل لذلك فلهذا
الكتاب من المؤلفين لذلك كانا نكتبه في ذكر سند واحد الى الكتب المشهوره
ولا كما في هذا وهو لا يوجب ولا يوجب في نافع ان يثبت في كتابه ان السند
يظهر في كتابه خبره في الخبر والفقير وضعها بالضعف ولنا على ذلك سند
كثير لا يظهر على غيرنا الا بخارج من الخبر ونسب سيق في ذمها علمنا ان
خبراً ولم نذكرها في بعض ذلك الشرايط يقع بها في تلك السند المنقطع
المعاني الا انك ترى الكتاب في ذكر سند متصل الى ابن عمير الى
ابن ابي عمير الى غير ذلك من اصحاب الكتب المشهوره ثم يبين ابن عمير مثلاً
ويقرر ما تقدم من السند وليس له الا ان اخذ الخبر في كتابه فيكتبه في السند
السند من واحد فظهر من لا يثبت في الحديث انما الخبر من ابن ابي عمير
الكتاب في الشيخ وغيره ما يرد في خبر واحد في موضعين ويذكر في سند الى
صاحب الكتاب ثم يرد في هذا الخبر في موضع آخر بسند اخر الى صاحب الكتاب
او يجمع سنداً من اسناد غيره البين فيهم ان اسنادهم في خبره ويذكرها
في موضع ثم يكتفي بذكر سند ضعيف في موضع آخر ولم يذكر ذلك الا بعد
اعتناهم بايراد ذلك الاسناد لاشتهار هذه الكتب عندهم الثالث انهم
الصدق في ذكره من اخبار في الكتاب في هذا الخبر في الغيبه كما لا يصلح العتبه
واكتفى بذلك الاسناد في الخبر وذكروا لكتاب اسنادهم جماعة ومعتبر
ولكن ذكر الخبر في سند لاكتفي بسند واحد اختصا به ولنا على هذا الخبر
مقتضى الصحاح اكثر من سائر الكتب في الحديث من ناحية كيف يقتضون في كثير
الفايده وقلنا في كتابنا في ظهورهم كما نرى باختلاف الاسناد في الكتب كانت
الكتب من هذا مشهوره منها في المراجع انك ترى في الخبر في الاصل في الجمع بين

ضعيف

صحيحه

عند

٢٢٨

الاعتبار الى الفتح في سنة لا يتدح ذم من صدر قبله الكتاب شيئا
بل يتدح اما في صاحب الكتاب ومن بعدهم الرعايات كعنوان جديد واخر
مع ان في الرجال ضعيف جماعة من يفترون في ما يلا سائر الخفايا من تلك
جماعة من الدعاء والمترسطين بصفين خيل بالشيء
على جماعة لم يوفقوا فغفلوا لما خرون عن ذلك واعرضوا عنهم كاحمد بن محمد
بن الوليد واحمد بن محمد بن يحيى العطار والحسين بن الحسن ابان واخر بهم
ليس ذلك الا ما ذكرنا الاصل في الشيخ فغفلوا عن ما فعل الصدوق لكن لم يترك
الرجاء في طرقة كنية فاشبهوا الامر على المتأخرين لا في الشيخ عمدا لذلك كما
لهم من ذلك وذكروا في سماء الحديث والعلو في الامامة وكيفية طرقة الهم
وذكر قلة من ذلك في كتابي في طبقاتهم فاذا اوردوا رواية طرقة على الشيخ لها
وستان من اخذ من شي من تلك الاصول المعينة وكما في الشيخ في الفهرست اليه
سنة صحيح فالجواب مع محمد سنة الكتاب الى الامام وازاكثر الشيخ عند
ابن الجوزي سنة عند محمد بن بابن في النسخ ما هكذا للفظ له نحو من تلك
مصنف في آخره في جميع كنية روايات جماعة من اصحابنا منهم الشيخ ابن عبد الله
محمد بن النعمان وابراهيم بن محمد بن عبد الله الكوفي بن محمد بن
جعفر بن الحسن بن محمد بن النعمان وابراهيم بن محمد بن سليمان بن محمد بن
فظهر في الشيخ روى جميع من في الصدوق من رايته من غير ان يذكر الاسناد
المعتمدين فكما روى الشيخ في بعض الاصول التي ذكرها الصدوق في
سنة صحيح فسنده الى هذا الاصل صحيح والحمد لله في الفهرست سنة
الرجاء في كتابات غامض وفيه يقع في الاخبار التي اتصل بها من تلك
الصدوق فاذا احطت خبرها ما ذكرنا له من غوامض اسرار الاخبار وان كان ما
اكثر مما اوردنا واصفيت بهج النعمان ونسبت في بعضنا من المتعصبين وناوينا
المكاتبين الا نلنا من نارب في حقهم هذا الباب لا نحتاج بعد ذلك الى تعليقات
الاخبار في بعض الاخبار وانما الموقن في الخبر والاصل في كل ما علمنا
مما صرحنا به ان من هذا الباب كنية وروايتنا في تلك الغامض

فه ضعف السامع ان الشيخ
فكر في النور في وجهه

بهي الاخبار ومن جملهم بنيف على ثلثين وربع مائة اعمى عاين واصل الدنيا وهي
 مختلفة في نكحها فمن كثر منها حكم بشدة من صار اقل كتاب في بعضها او سكت عنها
 وفي بعض سنة بسنة اصحاب في كثر منها الامر بترك ما وافق العامة وانما يطل
 على بعضها العرف على كتاب الله ثم على ما وافق العامة وفي طائفة منها الخبر او لا
 من دون ملائحة المخرج وفي بعضها الامر بالاجابة الشريفة لا يحسن بانفسه
 فان في بعض حق لنا وفي بعضها تفصيل على كل ما رآه العليق في بعض
 قال سالت ابا عبد الله عن رجلين هما صاحبان ثيابهما ما نفع في اوصل في كل
 الساعات او في الاوقات ايجل ذلك الى ان قال في بعض مبعوثان قال ينظر ان لا يجمع
 منكم من قد مر في حديثنا ونظر في حالنا وحالنا الى ان قال فانه كل رجل احب
 اجمالا من اصحابنا فينا ان يكونا لنا من في حديثنا انما خلت في احكامها وكلامها
 اخذنا في حديثكم قال الحكم ملهم به اعداها او افترها واحد في الحديث
 ما ورعها ولا بدلت الى ما حكم بها الا قال قلت فانما عدل في حديثنا عن حديثنا
 التفضيل ولقد مرنا على صاحبنا قال فقال وينظر الى ما كان من رواياتهم عناني
 ذلك الذي حكم به الجمع عليه بين لصحابنا في الحديث من صحاحهم او تركوا السناد
 الذي ليس عنهم عند صاحبنا فانه لم يجمع عليه ما روي عنه وانما الامور التي في امر
 ربي وسند في تتبع وامر بين عليهم في حديثهم في الحديث في الله تعالى في حديثهم
 ثم طلق ربي في حرام ربي وشبهات ربي فانه من ترك الشبهات في جميع المحرمات
 فعمل اخذ الشبهات او ترك المحرمات وذلك في حيث لا يعلم قلت فانه كانه المحرمات
 عنكم مستوي ربي قد رواها الثقات عنكم قال ينظر فانه من حكمه حكم ربه و
 السند والحق العامة قلت جعلت فداك او استأذنه في القضاة عرف في حكمه
 البخاري في السنة وجدنا الحديثين موافقا للعامة والآخر مخالفا لابي عبد الله
 بن حنف قال طاعة العامة تفيد الرضا فقلت جعلت فداك فانه وافقها
 لم يزل جميعا فلا ينظر الى ما هم الاصل في حكمهم وفضائلهم فيترك ويأخذ
 الاخر في فانه وافق احكامهم الخبر في جميعا فالافكاك ذلك فافجد في ثلثنا
 انما حكمه فانه لو فرض عند الشبهات خبر الا في الحكم في البسائط وروى ابن جرير

منها ما يخالف كتاب الله
 بطل من عرف وفي كثير منها

يخالف العامة
 في بعض ما روي
 في حديثك ما خالف
 حكمه حكمها
 الكذب والنسب
 وافق العامة

في تلك التي هي العلامة من جهة الى مزاجه قال سلكا في ذلك فقلت
 جعلت ذلك بان عكم الخيران او الحديان المتعاضدان فاما انما فقلت
 ثم بانر لانه اخذ ما اشتهر بين الناس من جهة واحدة وادنا وقلت يا
 سيد عما اشتهر وان خرج بان ما اشتهر ان عكم فقال نعم خذ ما يثبت اعداها
 عندك واوثقها في نفسك فقلت انما معا عدلان مرضيان موثقان فقال
 انظر الى ذلك الملاقاة منها مذهب العامة فان تركه وحده بلا خالفهم فانه الحق
 فيها خالفهم فقلت رب العالمين معاصروا فاضين لهم او مخالفيهم فكيف يصح فقال اذن
 تحكي بحالها في ذلك وانك ما خالفنا احدا فقلت انها معاصروا
 الاصلان ومخالفيان له فكيف يصح فقال نعم اذن فخذ احدهما فاستأخذ به
 يدع الآخر وحينئذ راسيا فقلت قال اذن لها راسيا حتى تلقى امامك فقلت اني
 كلام العوام من جهة اخرى العمل على هذه الاخبار لا يمكن لثما يضلوننا
 فمن بعض قدم اعتبار صفات الراوي والاجتماع كافي في دابة بن حنبل في بيان
 علي بن ابي حمزة عن الكتاب في بعضها اقدم الغرض على الكتاب لم يثبت شيئا
 وفي بعضها اقدم الشرح على الصفات وفي بعضها الغرض على العامة الى غير ذلك
 من المناقشات وقد قصد بعضهم الجمع بينهما بوجوه لا يكاد ينظم تحتها
 يمكن الركوب اليها لا يخل بذكرها وذكرها فيها وتحتها فاما ما نقلنا من
 ان تلك الاخبار اخبار الاحاد وقد مر ان جهة اخبار الاحاد في جهة واحدة
 يحصل به الظن اذ جهة انظر المجتهد وذاخرة النافي فيها عدم علمية
 الدليل عليه الا جهة انظر المجتهد في نقله كانه الدليل على جهة واحدة
 ظن المجتهد فلا بد من التقيد بالرجوع الى ما يحصل به الظن منها وتخرج محتمل
 موافقها الحق في نظر المجتهد سواء وافقنا واحدا من تلك الاخبار المذكورة في وجوه
 التراجع ام لا فان جهة هذه الاخبار الواردة في العلل ايضا انما هي جهة واحدة
 ظن المجتهد بالغرض فلو فرض حصول الظن باحد طرفي الاخبار الواردة في السنة
 التقيد بانها موافق الواقع وانقطع الظن بالحاصل من جهة بعض هذه الاخبار
 الواردة في العلل خلافا مثلا بان الظن لا يثبت الا في جهة واحدة

الدلالة الواحدة على جديتها بنفسها
 كايه النبوا والاجماع او من جهة اخرى

للسائل

(Handwritten signature or flourish)

على نفيكم من العلم في الكتاب على ما دل على ترجيح ما وافق المسند في الاجابة الفقهية
لكنه رادى الرواية الاولى او ثانيا عدل ثم انما علمنا في المسئلة وحلها في النظر في
لحدوثها الدال على ترجيح بطلانها من الاخر مثل علمنا لا سنادا وموافقة دليل العقل
وعنه فلك في المحامات الاجابة وبتدوينها في طرف الاخر موافقا لتمام الكتاب في كل
عقدنا على علمنا هذا ما وافقه ما وافق محققنا من الخبرين التامين في هذه المسئلة
الاصولية ونسجنا ما دل على ترجيح ما وافق الكتاب على ما وافق المسند في الاجابة
ان نفي الظن الاول بهذا الظن واستحبابه بانه لا دليل على ذلك ولا ترجيح بينهما
بل الترجيح للاول لانه ظن بالحكم المتصور الامر في المسئلة الفقهية والا الثاني
ظن برأسه في نفي ترجيح اعتبار الظن الخاص في ترجيح خبر الذي في المسئلة
الاصولية والا دل خاصا في الثاني عام يعقوب الثاني في ذلك بالعبر من ترجيح الظن
الكتاب على غيره والا دل ينقض ترجيح الخبر الخاص والمسئلة الخاصة الواردة على
خلا فلا يبقا اذا ما من المجهول في المسئلة الفقهية فلا بد من ان يتأمل في كلام
المعارضين ويراجع الاجابة الواردة فيها ويجعل اجابتهما والنامية فيها في ترجيح
ما دل منها على نفي ما وافق الكتاب على الاخر وحصول له نفي ما وافق الكتاب
نكف بحصول الظن بخلافه في ذلك الاجابة المتعارضة في المسئلة الفقهية
لا نأقول ان المصلحة في مسئلة الجمع بين الاجابة يقول كل مفسر التامل في المسئلة
الفقهية ان المصلحة في مسئلة الجمع بين الاجابة وشك في المسئلة لاذلك
ولانها في حصول الظن في المسئلة الاصلية عدم حصوله في المسئلة الفقهية
ولما بالكل ما نرى انما ثبت في الاصول وجها في الاستصحاب والعمل به بل في
نشدك به عليه بالاجابة الصحيحة ثم قد حصل الظن في الفقه على خلافه في
من جهة اخرى فكذلك وجها في دلالة حقيقة افعال على الرجوع ببلانها في حصول
الظن بغيرها المراد منها المنع وبطلان المسئلة الفقهية مع اننا نقول انما دل على علاج
المعارضين لا يتصور في ملاحظة الاجابة والعلاجية حتى يلزم للمخالف بل يرجع
الى جميع المفسرين والامارة في المحصلة للظن كما هو مفروض في المسئلة في الرجوع
الى الظن المجهول فيجب من ذلك المجهول الى الخبر العلاج من حيث هو الخبر العلاج

من حيث انهما دليلا على
ادله المسألة ولا منافاة بين
الظن من م

الاجتهادى بتفريق الخبر العلمى
الخام قد ينفصل عن دون

التماسه بتقدمه تقديرا منه ومنه ملاحظه ان موافقه المسئلة المقترنة له من
 لوجهاها في نفس الامر من مودت المحصول انظر بما تقدمها من الوافقه ام لا والا لما كان
 عمليا في الجهد العلاوي بل يكون في حالة يحصل الظن انفسه لا في ولا مع الاعتبار
 الجهد وملاحظه الجهد لانه انما يلازم ارادة العمل بالظن من حيث انظر كما لا يخفى
 في المراتب الاجتهادية لا التبعيد واما لو انحصر الرجوع في الاخبار الفردية على
 العمل بمقتضى الخبر العلاوي من عدم حصول الظن من جهة اخرى فربما فيها
 ايضا عمل بالظن الاجتهادي لما في الخبر العلاوي فاداة الظن لها معنى في دفع قطع النظر
 في كونه مقتضاها اية فلا يبقى في العمل بالخبر العلاوي وابقا ان ذلك يستلزم
 تخصيص العمل بالنظر العقلي بالظن وهو كما حفظناه سابقا انه لا يجوز
 بالنظر عقلا في الظن وذلك لانه بناء العمل على خبره لا على خبره كونه ظني
 المجتهد في علم واحد من الادلة العقلية التي ذكرنا في خبره الى علمه هذا
 او انحصار خبره العمل بالظن كما انهم ظن ان خبره في خبره هذا الظن وقوله في العمل
 باحد الخبرين المتعارضين في الفرد مع كونه مطلقا في نفس الامر منوط
 بعدم كونه مخالفا لمقتضى ما هو في خبره الاخبار المتعاقبة الواجبة في علمه المتعا
 ومختص به بل من المجدود الذي كونه ان لنا ان نقول لا يحصل الخبر اصدق والخبر
 العلاوي ولا يمكننا الحكم بان الخبر الذي عن يديهم موافق الكتاب في مقتضى
 الصدق ولا في العمل في علاج التعارض بالنسبة في الخبر الواجب في جميع المسئلة
 على موافق الكتاب في نسبة رواية اقدم واعدا ولو لم يكن في باب المرجح في
 الفقه والاصول كايديهم يكون اخبارها موافقة في الحق النفع الامر على ما هو
 اقرب اليهم وفتح المقصود ليس على بصدورهم المقصود هو ان الحق النفع الامر
 بل ان كان من جهة خوفه وتعبه وبغير ذلك فكيف يحصل الظن المجتهد من
 ما دل على تقديم ما وافق الكتاب مع انه محتمل ان يكون الطرف في المسئلة
 الفرعية مطلقا المطابقة لنفس الامر في جهة اخرى والامارات لا خلاف المراد
 بالكتاب هو العلم ما علم منه من الدين والنظر في المحصول اننا نعلم ان
 حصل المجتهد الظن بسبب ما حصله من ارضها فلا اشكال وكن الرضا له

ظن بالفرض لو كان كذا
 مقتضى الخبر العلاوي

٢٨١
 له الظن بجبهتها حد للمعارضة بما فيها يكون يجب العمل على خلافه في بعض الحالات
 في وجه العمل بالظن على الجبهة المتأخرة من الرجوع والفرق في الآراء
 سوى انفسه ومقتضى الاخبار الواردة في علاج النفاذ في كونها في عمل السند
 والدالة وغيرهما من غير خلاف دام لا وانما التاويل في المظهر فالظن في بعض الحالات
 في بعض الحالات وانما ظنه في هذه المسئلة الفرعية الواحدة في الاخبار الواردة
 في العلاج في بعض الحالات في ذلك الخبر بل لا بد من مقتضى ذلك الرجوع في بعض الحالات
 كما في دليل جبهتها هو السند لو امكنها فابدل على جبهتها ما من حيث هي في الآراء
 في المطاع في ما بين المتأخرين ومع شديدا في ما قبل على جبهتها في الجبهة في ان
 جبهتها تلك الاخبار الواردة في العلاج ما بعد البديهة يكون هو لكنا لا بد ولا يخفى
 انها لا تدرك على جبهتها مطلقا المتأخرين لا سيما في العمل بها على الدليل على تقديم
 بعض تلك الآثار على بعض وجوه ترجيح فاما عندنا في الترجيع على بعض تلك
 الاخبار فالحكم لا بد من خبر واحد ثبت جبهتها مع منع شمول الدليل لذلك واندم
 الترجيع من غير وجه في ان قد يستلزم الدوام لا يخفى وانما عندنا على وجه
 خارج من التاويل العمل بالظن المجهول الخبر حيث ان خبره من خارج من التاويل
 فالجبهتها في نوجه هذه الاخبار وانما بقا منها درج في تقديم ظهر بقية الجبهة
 في معرفتها جبهتها الخبر وهو فقهية الحق المتفق لا يرى لا يجوز من هذه ما هو صادر
 عما لا علم في غيره وظاهرها انما المراد منها الجبهة في اخبارها والآراء لا الاخبار
 المتطرفة في تلك الاخبار وانما الاطراف الدالة على ان جعل اخبارنا ظننا وما
 يتوهم ان ذكر هذه المبررات في الاخبار من باب التعبد واستعلام الترجيع النفس
 التي هي في الجبهات القاسية التي تطلع السليمة المستقيمة تليها وصحة القول
 مقتضى تقديم طرفية الترجيع ملاحظة جميع الوجوه في جملتها والامام ثم في بعضها
 بوجوه من الوجوه انما هو مع فرض الشاوي في سائر جوه الترجيع وانما ذلك
 الذي هو كماله في الوجوه الذي انضمر عليه الامام ثم وكل وجه من الوجوه
 المذكورة صبيح عود اع دعي اليه فلما كانا للملحمة والعلامة فالزنا وفرضه في الله
 وكما به قد عثا صارتهم اوضح اخبارها لثمة الكتاب في السنة ونسبها الى صاحب

[illegible]

الى الواقع بل انما يستلزم ان يثبت حد و يرفع المعصية والمقصود من الترخيص هو ان
اذا لم يكن الحكم صادرا عن رتبة العقل والشرع في الحقيقة مما امره الله تعالى وما امر به
العقل والمنطق فيكون مذهب في المسئلة موافقا للحكم كما ذكره في مسئلة
جائز الخمر جليل الاخبار الدالة على الطهارة على النقطة في جواز ولو على السطح
على غير ما لا يخفى من كونها مذهب العامة فان على الخامسة ومثل الاشكال في معرفة
النقطة بالنسبة الى حال كل واحد من الاحكام والروايات والاشكال في اختلافها
لنبت اليهم كما عرفتم مثل الاشكال في موافقة الكتاب عند مسائلنا العرفية بل ان
المسئلة من الكتاب على الاحتجاج الى العرض عليها واما الظاهر المختلف فيها فلا
مناسبة هذه التاكيدات والتشديدات وان يحذفها تعرف باطل التباسها
بما بعد القول بجوازها في الكتاب على الاحتجاج به خصوص ما عند
الاخباريين المتأخرين في محله على ما ذكره في التاكيد بان نصيبنا من الاخبار ومع
ذلك كله فالاحكام المنطقية التي هي موافقة لاجزاءها معها ليس الا قليلا
لاننا نرى في تلك الاخبار من التاكيد في العرض على كتاب الله في جواز البراءة
لاحكام المختلف فيها نعم ما ذكرناه فان على اصل البراءة والبراءة من ما ذكرناه
في الاحكام لكن مخالفة اصل البراءة ليس مما يرجح هذا التاكيد والتشديدات
بل يخفف من الغلبة فتشاهد في واحدة من هذه النصوص في ما ذكرناه من الاخبار
فيكون من جهة وتقولون بالتوقف الاحتياط ومثل الاشكال في لزوم التوقف
والاجابة والعلة بالاحتياط البراءة في بعضها لما مر من بطلانها كقولهم في الاحتياط
والاجابة الجرح والتضييق مثلا لا يشكال في الامر بالتحقيق في كثير منها في اول الامر
المستلزم لاجتماع الوجوه الا انه يحل على صورتين المشكوك في الخبر من الترجيح ومثل
الاشكال في ان المسئلة البسيطة لا يثبت باجبار الاجاه وهو ليس بشي الا انه
ان يرجع الى ما ذكرناه من ان الدليل على العمل بالادلة الظنية حكم وهو كونه من المحدث
لا الخصية فيتم الكلام كما مر في الجملة لا يثبت كونه ما ذكر في تلك الاخبار من الوجوه
المنجزة في الجملة ولكن لا يتم الاعتماد عليها مطلقا وبالنسبة الى المذكور في بعضها فان
لعدمه ما خرج في نظر المحدث في المعنى وهذا من بعضهم حيث انكر ما قيل في المحدثين

في التجميع والاعتناء على وجه الذي ذكره لا دليل على صحة مثل هذا القول
بل لا بد من الرجوع الى ما صدر في الروايات ثم كثر الروايات المختلفة ثم لما رأى اختلاف
أخذ كل واحد منها شيئا فقدم بعض تلك الروايات المذكورة فبعضها على بعض
باجتهاد وجيشان ذلك يرجع الى الروايات وغفل عن ان هذا ليس بحدس بالرواية
بل هو عمل باجتهاده فلو علم في عمله لا شك ولا دليل على صحتها لم يجمع فقال ينبغي
لغيره من الاجاب لبيان الاهتمام به في الاخذ بالثبوت وهم به
لست المذكور في بعضها ثم ملاحظة الصفات المذكورة في رواية غيره من خطه
انه لم يعلم المراققة وضع الشاوي في التجميع بكثرة الراوي وشهرة الرواية مع الشاوي
في العرض على روايات العامة الى امره بالتحقق وعيد التفتيش المذكور في حديث
الروايات ولم يجمع هذا ما احتار بعض المفاضل وصدور الدين من الاخبار في
المتأخرين من حمل هذه الاخبار كلها على الاساطير لاجل اختلافها ووجهه وان
الاشكالات عليها قال في تأمل فيها وفي قول القوم ان اصل الذي وقع الاختلاف
بابي الشيعة كبريا فيهم ولنا علم ان الاصل هو التخيير في العمل بين الحق والباطل
وضعه وجوب التخيير مستندا بانهم يثبتون عدم التكليف بما هو الواقع في العمل
الظن بل في ذلك مع كونه الحق يثبت العمل من جات العمل مطلقا الصدق في العمل به
هو احد الامرين فعين ان التخيير في ذلك فلا والوجه في الروايات والاحاديث المطابقة فيمنع
الاصول اقول وما ذكره من قول القوم ثم معارض بقوله ثم كثر علينا الكفاية
والفائدة وانما الملاحة في وسوق كذا اصحابنا على الامير الحق فيمكن ان لا يدعى اناس
حفا وباطلا ناسخا ومنسوخا وصدقا وكذبا وهذه الاخبار على ما ظهر لنا بالبيان
من السماع والاحتلال لا في واعضا من الروايات واجبا لهم كينهم ولقد عجزهم
بنادى الزعم والخصم الاضمار على التخليد والبردة في علاج التناقض وشمل على وجه
فلا يكتفي معانفهم ناعدا في الحسبي والفتيش العقلي في وبطلان الخصم في يمينه
لزم الاجتهاد والتمحيص فاذا ورد المتعارضان فلا يمان العمل بها معا فلا بد من تذييل
لجعل في تحصيل الحق والتمحيص لتلك يكون مقصدا في تحصيل الحق قال الناضل
المستند من قال بالبحث لا يعمل بالجمهور فلا يقبل بحقيقة ناهيا وقد سوغ في العمل

خدي من يجرى العمل بهما الى الشاخص الغرض قد حصل لا يجرى العمل
 وان كان ما يعمل بهما الغرض في نفسه الامر وانما ايضا لغرض غير العمل
 بخلافه وانما لانكم ايضا مقترون بالخبر ولكن بعد العجز عن الترجيح وانما خبر بعد
 ملاحظه ما سئلنا عنه عليك ما فيه فان هذا الخبر من حيث ثبت فيكم
 بان خبرنا الخبر في اول الامر ما لم يصح عنه وفي غيره وان مراده هو الخبر قبل العجز
 عن الترجيح ايضا سيما بعد ملاحظه الاخبار للكثرة الامر بلزوم الترجيح وكما يجب
 ذلك من تلك الاخبار على الاستصحاب فلما انما حصل هذا على ما بعد العجز عن الترجيح
 فما هو وجه ما ذكرنا قال لساننا عندك على العمل باحد الخبرين من دون مرجح في
 الغرض فكيف يمكن ذلك في الاصل فلما ان تقدم العمل بهما في الترجيح الى الترجيح
 عن نفسه واحده من الاخبار فلهذا العمل بهما بعد لاخذ خبر العمل باحد الخبرين
 المستند من المند وقد بينا الدليل على صحة ترجيح الرجاء وبطلان قوله ان
 في صحة الخبر الواحد بقول الكلام في ترجيح الاصل الثالث عند النعاط والخبر
 الترجيح والاظهار لا يشترط المرفوع في محقق مستند في اسمائنا ومناشعهم الخبر
 وقيل في الشاخص الرجوع الى الاصل وقيل بالشخص في الكلام في ذلك ايضا مثل
 الكلام في اصل الترجيح في عدم خبر الترجيح الى السبب وفي ذلك سماعا مختلفا
 في فائدة المقصود من خبرنا بالخبر او لا وانما حكم به بعد الترجيح الترجيح لهما
 مختلف في الخبر بعد الترجيح في الترجيح فلا بد من هذا الخبر في الخبرين
 بحيث يرفع الاشكال ثم يظهر في كثير منها انه بعد العجز عن الترجيح لهما
 في الخبرين بعد الترجيح فلا بد من الخبرين في الخبرين في الخبرين
 جازع ثم يظهر في كثير منها انه بعد العجز عن الترجيح فاما حمل المطلق على المند
 فيقتضي الجمع الخبرين بعد العجز عن ذلك لا يكفي لهما المقصود وهو الخبرين بعد العجز
 عن الترجيح الخاص في هذه الاخبار والمند في الخبرين اما ما دل على التوقف من
 ما تقدم ما دل على الخبرين الاكثر فيها واغنيها بالاصل وعمل المقدم ورجل
 واما ما التوقف على خبرنا فيمكن محقق الحال بالرجوع الى الامام كما يستفاد
 من صريح بعضها حيث قال لا يجرى حتى يلقى امامك ومقتضى بعضها انه لا يجرى

بعد النور من حيث يقول الامام فيكون حاصله انك لا تختزم بل اصل الخط في انك
 انك تفتح وانما انك العمل بكل منها حتى تأتي ما تكمل وتكون عليها على الاستيعاب
 من يجمع بعضهم بينهما بعد التجسير على العبادات والنور من عند الدعاء والتمسك
 كما في رواية بل حطته ولا وجب له العبد بعد الاقتران في بعض الروايات
 على النور من ما يشعر بالبرقة العبادات بل هو النور منها والحاصل ان جميع ما يجمع
 المختل بين هذه الاخبار في مقام التراجع والرجوع الى المصالحات المحضة
 كغير منها يرجع الى ما ذكره في المصالحات الاجزائية ايضاً شاهد في غير عدم
 اسكانها الا على ما ثبت في تلك الاخبار في مقام التراجع ويظهر لك في القول
 بالتجسير عند العجز وضعف النور بالنور في تلك حطة ما في الاولة العقلية ايضاً
 واما القول بالثبات في الرجوع الى الاصل فهو اضعف لان بعد ذلك حطة
 وردوا في الكمال وبما بعد من حطة الاخبار والواردة في كتابه حتى
 الادوية ووجه حكمه في ارض الخدش وانما حقه عند حله وخصه ما بعد
 الاخذ بالواجب من الاخبار المتعارضة عند مكافئ الرجوع ومكانه حتى الرجوع
 لما نحن فيه وقد خفي علينا تحصيل النور بان حكم الله في هذه المادة الخاصة
 هو مقتضى احد الامارين بالاصل البراءة خصوصاً بعد حطة الاخبار والادوية
 في التجسير في الاختلاف منها ولما بقي لنا ولكم فلا يخفى من ذلك المصنوع بل اصل
 البراءة يقتضي حكم التكليف بل حقه من منها وكيف كان في الحصة من التجسير
 هذا الكلام في الاخبار واما ما بين الاولة فانه وقع في ما بين من كتاب الله فانه
 كان بينهما عموم وخصوصاً مطلقاً وتفيد من عمل بها مقتضى ما في قبيل
 ويحصل ان امكن ويجعل ناسخاً ومنسجماً لم يكن وان لم يكن كان فانه علم
 الثاني ولم يكن الجمع بينهما بوجه على التراجع الذي يمتداه في معنى الجمع فالتقدم
 منسوخاً واما الثاني فانه لم يعلم الثاني ولم يحصل الرجوع بوجه جفته فوجه
 الدلالة وضعفها وانما واحد منها بل لا يخفى في الحاشية ولذا الكلام في الكتاب
 والسنة لم يتواتر النبي به واما الواك من الاية ثم فلا جمل احكام النسخة على
 بقية الكتاب ومع استثناء الاحكام والمصلحة المراد من السنة وطسنة الكتاب



في تقدير السنة ومع طنية دلالة النسبة فهو ايضا مثل السنة النبوية
 الا في احتمال النسخ واما بين الكتاب وخبر الواحد فقد عرفت
 حال العام والخاص منهما واما غيرهما فالكتاب مقدم مطلقا
 والاجماع المنقول كخبر الواحد وكذا الاستصحاب واما التعارض
 بين خبر الواحد والاجماع المنقول فلا يبعد ترجيح الخبر لانه منوط
 بالحق والاجماع بالمخبر والاولى بعد من الزلل ومع فرض التساوي
 في حكمهما حكم تعارض الخبرين واما الاجماعان القطعيان فقد
 اشتباهما مكانه وكذا الاجماعان الظنيان فيلاحظ فيها موافقة
 العامة ومخالفة القوم ومع الجهالة فيرصد الى المرجحات الخارجية
 واما المتعارضين بين الاستصحابين فيلاحظ فيه الاصل الثابت
 فيهما وما خالفه في حمان الدليل الذي ثبت اصل الحكم المستصحب
 منه يوجب المرجحات وكذا يتفاوت اقتسام الاستصحابات بتفاوت
 الادلة على حقيقتها كما اشرنا اليه في محله وكل يلاحظ اعتقاد كل
 منهما بالاصل او بدليل اخر وهكذا ومع التساوي وعدم امكان
 الترجيح وعدم امكان اعتبارهما كما في بعض الصور التي اشرنا اليه
 في التخيير واما التعارض بين الاصل والظن المتداول في السنة الفقهية
 والاصولية فقد فصل الشهيد الثاني رحمه الله في تمهيد القواعد في
 وقال لفظ ان كان حجة يجب قبولها شرعا كالشهادة والرواية
 والاخبار فهو مقدم على الاصل بغير اشكال وان لم يكن كذلك
 بل كان مستنده العرف والعادة العامة او القرين او غلبة
 الظن وهو ذلك فتارة يعين بالاصل ولا يلتفت الى الظن وهو الغالب
 فتارة يعين بالظن ولا يلتفت الى هذا الاصل وتارة يخرج في
 المسئلة بخلاف من امثلة الاول اثبات شغل الزمة المندرج

٢٨٢

عليه فالبيضة واخبار ذي اليد بطهارة ما في يده بعد العلم
بنجاسته او بالعكس ومثل الاخبار ببلوغ الظل في موضع يعلم منه دخول
الظلمة لا الاخبار بنفس الظلمة ومن امثلة الثاني اباقة الاكل في شهية
من مضات مع الشك في طلوع الفجر وثياب من لا يتوقى القاسية
الى غير ذلك مما لا يعد ومن امثلة الثالث ان يشك بعد
الضمان من الصلوة او الطهارة في فعل من افعاها فان الظن
وقوعها على الوجه المأمور به والعمل بظن دخول الوقت مع
عدم امکان تحقيق العلم وتنويع امثلة المفقود بعد المعجم اربع
منين على التفتيل المعهود الى غير ذلك ومن امثلة الرابع غسل
الحمام وطين الطريق اذا غلب على الظن نجاسة وطهارة ما
بأيدي المنيقين من اللحم والجلد والمش في الاول النجاسة وفي
الثاني والثالث الطهارة اقول وفيما ذكره من امثلة فاني اختلف
والوافق في المقامات غير مطردة والتحقيق ان الادلة الشرعية
من افعلة للاصل والقول بان الاصل مقدم على الظن فيما لا
يستفاد الظهور من غير الادلة الشرعية المعهودة مما ذكرنا
غير ظاهر بل الاظهر فيه ايضا تقديم الظن للاصل اخرجه الدليل
مما قدمه فيه الظن على الاصل في الشريعة غير محصور منها
ما ذكرناه وان كان تقديم الاصل على الظن ايضا كثيرا سيما في
ابواب الطهارة والنجاسة والاحداث والحق ان عامة
المذكورات مما ثبتت عليه الدليل بالمفصوص في المبدأ في
تقديم كل منهما على الآخر ولذا لم يختلفوا في بعض النوازل
ادلة الطرفين كفسالة الحمام وما في ايدي المنيقين من
اللحم والجلود فيخص النجاسة فيما خلا الظن عن دليل خارجي

٢٨٥
٢
٢٨٣
٢٨٢

وتدبر التفصيل في بحث الاجتهاد والمأصل ان المعيار في
التراجع هو ما يحصل به الظن فاذا حصل الظن للمجتهد ترجع
اعدا الطرفين فلو المتبع سواء كان من الادلة المعهودة او من الظهور
الحاصل بسبب الخرف والعادة والقد امين وحجية هذه الظنون
مع انه مما لا مئاه من عنده كما حققناه في محله مستفادة من تتبع
الاجاهير وتضايف المسائل الشريفة ثم ان المرجحات في
ادلة المقارضة قد تتركب وتختلف فلا بد من ملاحظة المجموع و
هو خيرة بعض ما مع بعض والتزام الراجح وترك الرجوح سبحانه الله
حسانا في ميزان المروءة في الشرائع ولقضا حجتنا بوجه كملنا
عن تقديرنا وعمافاننا من الخلفيات وكتب ما اشتبه في
هذه الصفحات في صالون الحسان واقال به الزلات
والعثرات ونعمنا به وبيع المؤمنين انه ولي الخيرات وغافر
الله علي محمد وآله الطاهرين المطهرين عن
الصلوة وتدفعه ولله الفقير الى الله
بوالقاسم في بلدة المؤمنين قم في
سنة الف ومائة وخمسة وخمسين
فالمين هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ

